استثمر في السعودية
INVEST SAUDI
وزارة الاستثمار
Ministry of Investment
راصد الاقتصاد والاستثمار السعودي
الربع الثاني 2022م

"هدفي الأول أن تكون بلادنا نموذجاً ناجحاً ورائداً
في العالم على كافة الأصعدة، وسأعمل معكم على تحقيق ذلك"

- خادم الحرمين الشريفين
الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

"إن بلادنا تمتلك قدرات استثمارية ضخمة،
وسنسعى إلى أن تكون محركاً لاقتصادنا ومورداً إضافياً لبلادنا"

- صاحب السمو الملكي ولي العهد
الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

"تتطلّع بطموحٍ وثقة إلى مستقبل واعدٍ أمامنا، ونعقد العزم على المضي قدماً لبذل كل جهدٍ ممكن لتعزيز تنافسية اقتصادنا ومكانة وطننا كوجهة عالمية استثمارية محفزة ومستدامة"

- معالي وزير الاستثمار
م. خالد بن عبدالعزيز الفالح

المحتويات

الملخص التنفيذي	6
القسم الأول: الاقتصاد العالمي	8
أولاً: النمو الاقتصادي	9
ثانياً: أسواق النفط	11
القسم الثاني: الاقتصاد السعودي	12
أولاً: توقعات الاقتصاد السعودي	13
ثانياً: الأداء الفعلي للاقتصاد المحلي	13
1. القطاع الحقيقي	13
2. القطاع النقدي	15
3. السوق المالية	15
4. القطاع الخارجي (ميزان المدفوعات)	16
5. المالية العامة	18
6. مؤشرات اقتصادية مختارة	19
القسم الثالث: تمكين الاستثمار وتحسين جاذبية البيئة الاستثمارية في المملكة	24
أولاً: وقائع الاستثمار في العالم والمملكة	25
ثانياً: الاستثمار في المملكة	26
ثالثاً: رصد تطورات مؤشرات الاستثمار في المملكة	32
رابعاً: الجهود في دعم بيئة الاستثمار في المملكة	34
خامساً: أهم التشريعات ذات العلاقة بالاستثمار	34
سادساً :مبادرات المملكة في دعم الاستثمار	36
القسم الرابع: لمحة استثمارية عن المناطق والقطاعات والمشاريع الواعدة في المملكة "القطاع البيئي"	39
أولاً: نبذة حول القطاع البيئي في المملكة	40
ثانياً: منجزات نحو تحقيق الاستدامة البيئية باعتبارها حجر أساس لرؤية السعودية 2030 منذ انطلاقها	41
ثالثاً: أبرز المشاريع الكبرى والمبادرات في القطاع البيئي	42
رابعاً: أبرز الفرص الاستثمارية في القطاع البيئي	45

الملخص التنفيذي (1-2)

- أشار صندوق النقد الدولي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لشهر يوليو لعام 2022م إلى نمو الاقتصاد العالمي بنسبة 6.1% لعام 2021م، كما توقع صندوق النقد الدولي أن تبلغ نسبة الاستثمار العالمي إلى الناتج العالمي الإجمالي نحو 27.3% في عام 2022م ونحو 27.6% في عام 2023م مقارنةً بنحو 26.8% في العام 2021م.

- كما يتوقع صندوق النقد الدولي أن تأتي المملكة في المرتبة الأولى على مستوى دول مجموعة العشرين في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام 2022م، وفي المرتبة العاشرة على مستوى العالم وذلك بمعدل نمو يُقدّر بنسبة 7.6% لعام 2022م و 3.7% لعام 2023م. كما توقع الصندوق أن تنخفض مستويات التضخم في الاقتصادات المتقدمة إلى 6.6% و 2.5% في العامين 2022م و 2023م على التوالي.

- وفقاً للتقديرات السريعة للربع الثاني من العام 2022م، الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء، سجّل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة نمواً بنسبة 11.8%، مقارنةً بالربع المماثل من العام السابق مدعوماً بالنمو الكبير في الأنشطة النفطية، حيثُ حققت ارتفاعاً بنحو 23.1%، كما حققت الأنشطة غير النفطية ارتفاعاً بنحو 5.4% على التوالي.

- ارتفعت مبيعات نقاط البيع ومدفوعات سداد بنسبة 16.6% و 17.1% على التوالي خلال الربع الثاني من العام 2022م مقارنةً في نفس الفترة من العام السابق، في حين سجّلت السحوبات النقدية انخفاضاً بنسبة 7.5%، وذلك نتيجة تحول سلوك المستهلك من التعاملات الورقية إلى التعاملات الرقمية عبر نقاط البيع.

- انخفض معدل البطالة للسعوديين إلى 10.1% في الربع الأول من العام 2022م مقارنةً بالربع السابق من العام 2021م والبالغ 11.0%، وذلك عند أقل مستوى لبطالة السعوديين منذُ عشر سنوات.

- سجّل عرض النقود ارتفاعاً بنسبة 8.9% في الربع الثاني من العام 2022م مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق؛ مدفوعاً بنمو الودائع الزمنية والادخارية بنسبة 22.2%، ونمو الودائع الأخرى شبه النقدية بنسبة 18.6%.

- بلغ معدل التضخم نسبة 2.3% في الربع الثاني من العام 2022م على أساس سنوي؛ حيث نمت أسعار التعليم بنسبة 6.2%، يليها أسعار الأغذية والمشروبات بنسبة 4.3%.

- ارتفع مؤشر السوق السعودي الرئيسي (تاسي) بنهاية الربع الثاني من العام 2022م بنحو 4.9% مقارنةً بالفترة المماثلة من العام السابق، في حين سجّل مؤشر السوق الموازي (نمو) انخفاضاً بنسبة 5.9% خلال نفس الفترة.

- سجّل الحساب الجاري لميزان المدفوعات فائضاً بلغ نحو 140.3 مليار ريال في الربع الأول من العام 2022م، أي ما نسبته 14.8% من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي، وذلك مقابل عجز بلغ نحو 0.6 مليار ريال في نفس الفترة من العام السابق.

- حققت الصادرات السلعية في الربع الأول من العام 2022م ارتفاعاً بنسبة 72.7% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، وذلك نتيجةً لارتفاع الصادرات النفطية بمقدار 133.6 مليار ريال، كما حققت الواردات السلعية ارتفاعاً بنسبة 12.5% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق.

الملخص التنفيذي (2-2)

- ارتفعت الإيرادات الحكومية في الربع الثاني من العام 2022م بنسبة 49.3% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق مدفوعاً بارتفاع الإيرادات النفطية، وبالمقابل سجّلت النفقات الحكومية ارتفاعاً بنسبة 15.7% خلال نفس الفترة، كما حققت الميزانية فائضاً بنحو 77.9 مليار ريال، في حين بلغ الدين العام بنحو 966.5 مليار ريال.

- سجّل صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للمملكة في الربع الأول من العام 2022م نمواً بنسبة 9.5%؛ ليصل إلى 7.4 مليار ريال مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق.

- أظهرت بيانات وزارة الاستثمار ارتفاعاً في عدد التراخيص الاستثمارية المُصدرة في الربع الثاني من العام 2022م بنسبة 673.4% مقارنةً بنفس الفترة من العام 2021م.

- بلغ عدد الصفقات الاستثمارية المُنجزة خلال الربع الثاني من العام 2022م 49 صفقة استثمارية وبإجمالي استثمارات تُقدَّر بحوالي 3.5 مليار ريال.

- أسهمت الجهود المبذولة في تحسين البيئة الاستثمارية وجذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز الاستثمارات المحلية في تحقيق مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للاستثمار، حيث حققت ما نسبته 112.4% من مستهدف إجمالي الاستثمارات، كما حققت 172.3% من مستهدف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2021م.

- حققت المملكة مراكز متقدمة في عدد من المؤشرات الدولية في العام 2022م، حيث حصلت على المركز الأول في مؤشر ثقة المستهلك، والمركز الخامس في مؤشر إيدلمان للثقة، والمركز الرابع والعشرون في تصنيف التنافسية العالمي.

- قامت وزارة الاستثمار بالتنسيق مع الجهات الحكومية الأخرى في الربع الثاني من عام 2022م، بالترويج للاستثمار وجذب المستثمرين من خلال التنظيم والمشاركة بأكثر من 15 فعالية في مختلف المجالات، وذلك في إطار جهود وزارة الاستثمار في دعم بيئة الاستثمار في المملكة. كما شهدت الخدمات الإلكترونية المقدمة للمستثمرين ارتفاعاً بنسبة 50.2% بواقع 42 ألف خدمة خلال نفس الفترة.

- سلّط التقرير الضوء على أهم منجزات قطاع البيئة في قسم "لمحة استثمارية عن المناطق والقطاعات والمشاريع الواعدة في المملكة"، حيثُ حقق القطاع العديد من المنجزات نحو تحقيق الاستدامة البيئية باعتبارها حجر أساس لرؤية السعودية 2030، ومن أهم منجزات القطاع خلال عام 2021م تأسيس وانضمام المملكة لمنتدى الحياد الصفري للمنتجين مع 4 دول أخرى تمثل مجتمعة نحو 40% من الإنتاج العالمي للبترول والغاز، كما أستعرض القسم أبرز المبادرات والمشاريع الكبرى منذ إطلاق رؤية السعودية 2030، منها: مبادرة السعودية الخضراء، مشروع الرياض الخضراء، مبادرة الشرق الأوسط الأخضر.

01

الاقتصاد العالمي

العودة لصفحة المحتويات

القسم الأول: الاقتصاد العالمي

أولاً: النمو الاقتصادي

أشار تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر من صندوق النقد الدولي لشهر يوليو من العام 2022م إلى نمو الاقتصاد العالمي بنسبة 6.1% في العام 2021م، في حين أشارت التقديرات إلى توقع النمو لعام 2022م بنسبة 3.2% وفي عام 2023م بنسبة 2.9%. وحسب بيانات الصندوق فقد سجّلت اقتصادات الدول المتقدمة نمواً بنسبة 5.2% في العام 2021م ويتوقع أن تنمو بنسبة 2.5% و 1.4% لعامي 2022م و 2023م على التوالي. كما شهدت اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية نمواً بحوالي 6.8% في العام 2021م ومن المتوقع أن تنمو بنسبة 3.6% و 3.9% لعامي 2022م و 2023م على التوالي.

وحسب نشرة شهر يوليو 2022م فقد حدّث الصندوق توقعاته لبعض المؤشرات مقارنة بالتوقعات السابقة للصندوق في نشرة شهر أبريل من العام 2022م نظراً لتطور العوامل المؤثرة على الوضع العالمي،حيث انخفضت توقعات نمو الاقتصاد العالمي بحوالي 0.4 و 0.7 نقطة مئوية لعامي 2022م و 2023م على التوالي.

وتُعد الحرب الروسية الأوكرانية والتي أدت إلى ارتفاع معدلات التضخم وخصوصاً أسعار الغذاء والطاقة وما صاحبها من تشديد للسياسية النقدية من قِبل الفيدرالي الأمريكي أحد أهم المسببات التي أدت إلى تخفيض الصندوق توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي.

كما كانت توقعات نمو الاقتصادات المتقدمة في نشرة شهر يوليو من العام 2022م أقل من توقعات نشرة شهر يناير بنحو 0.8 نقطة مئوية في العام 2022م وأقل كذلك بنحو 1.0 نقطة مئوية في العام 2023م. وعلى جانب الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية كانت توقعات الصندوق للنمو في نشرة شهر يوليو أقل من التوقعات في نشرة شهر يناير بنحو 0.2 و 0.5 نقطة مئوية في الأعوام 2022م و 2023م على التوالي.

وأشارت تقديرات صندوق النقد الدولي إلى ارتفاع معدل التضخم خلال العام 2022م بنحو 6.6% في الاقتصادات المتقدمة، و 9.5% في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. كما توقع صندوق النقد الدولي أن تبلغ نسبة الاستثمار العالمي إلى الناتج العالمي الإجمالي نحو 27.3% في عام 2022م ونحو 27.6% في عام 2023م.

معدلات النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، سنوي،%)	كامل العام 2020	2021 Q1	2021 Q2	2021 Q3	2021 Q4	كامل العام 2021	2022 Q1	2022 Q2	*2022	*2023
الاقتصاد العالمي	-3.1	-	-	-	4.4	6.1	-	-	3.2	2.9
الدول المتقدمة	-4.5	-	-	-	4.7	5.2	-	-	2.5	1.4
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	-2.0	-	-	-	4.0	6.8	-	-	3.6	3.9
المملكة العربية السعودية	-4.1	-2.6	1.9	7.0	6.7	3.2	9.9	**11.8	7.6	3.7
الولايات المتحدة	-3.4	0.5	12.2	4.9	5.5	5.7	3.5	-0.9	2.3	1.0
الصين	2.2	18.3	7.9	4.9	3.5	8.1	4.8	0.4	3.3	4.6
اليابان	-4.5	-2.1	2.4	-2.7	0.4	1.7	0.2	3.2	1.7	1.7
الهند	-6.6	-7.3	8.4	5.4	4.1	8.7	-	-	7.4	6.1
منطقة اليورو	-6.3	-0.1	2.1	2.3	0.4	5.4	0.5	-	2.6	1.2

المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي (آفاق الاقتصاد العالمي يناير 2022م - يوليو 2022م)، الهيئة العامة للإحصاء، المكاتب الإحصائية الرسمية للدول.
*توقعات
**وفقاً للتقديرات السريعة للربع الثاني

المؤشر (نسبة مئوية%)	كامل العام 2020	كامل العام 2021	*2022	*2023
معدل التضخم				
الاقتصادات المتقدمة	0.7	3.1	**6.6**	**2.5**
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	5.2	5.9	**9.5**	**6.5**
نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي	26.4	26.7	**27.3**	**27.6**

المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي (آفاق الاقتصاد العالمي يناير 2022م - يوليو 2022م)، الهيئة العامة للإحصاء، المكاتب الإحصائية الرسمية للدول.
*توقعات

وبالنظر إلى الإنتاج الصناعي العالمي للربع الثاني من العام 2022م، فقد حقق مؤشر مديري المشتريات متوسط 52.3 نقطة مقارنةً بمتوسط 55.8 نقطة في الربع المماثل من العام السابق. كما انخفض مؤشر مديري المشتريات انخفاضاً ملحوظاً بنسبة 7.8% خلال شهر يوليو من العام 2022م على أساس سنوي محققاً 51.1 نقطة مقارنةً بنحو 55.4 نقطة في الشهر المماثل من العام السابق.

وأظهرت كل من بيانات الصين وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي انخفاضاً في مؤشر مديري المشتريات خلال الربع الثاني من العام 2022م مقارنةً بالربع المماثل من العام السابق.

في حين شهدت كل من المملكة العربية السعودية واليابان ارتفاعاً في المؤشر خلال نفس الفترة. وبحسب بيانات شهر يوليو لعام 2022م فقد ارتفع مؤشر مديري المشتريات لكل من المملكة العربية السعودية والصين بنسبة 0.9% و 0.2% على التوالي مقارنةً بنفس الشهر من العام السابق، بينما انخفض المؤشر في كلاً من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وكوريا الجنوبية واليابان بنسبة 21.2% و 17.7% و 6.0% و 1.7% على التوالي لشهر يوليو مقارنةً بنفس الشهر من العام السابق.

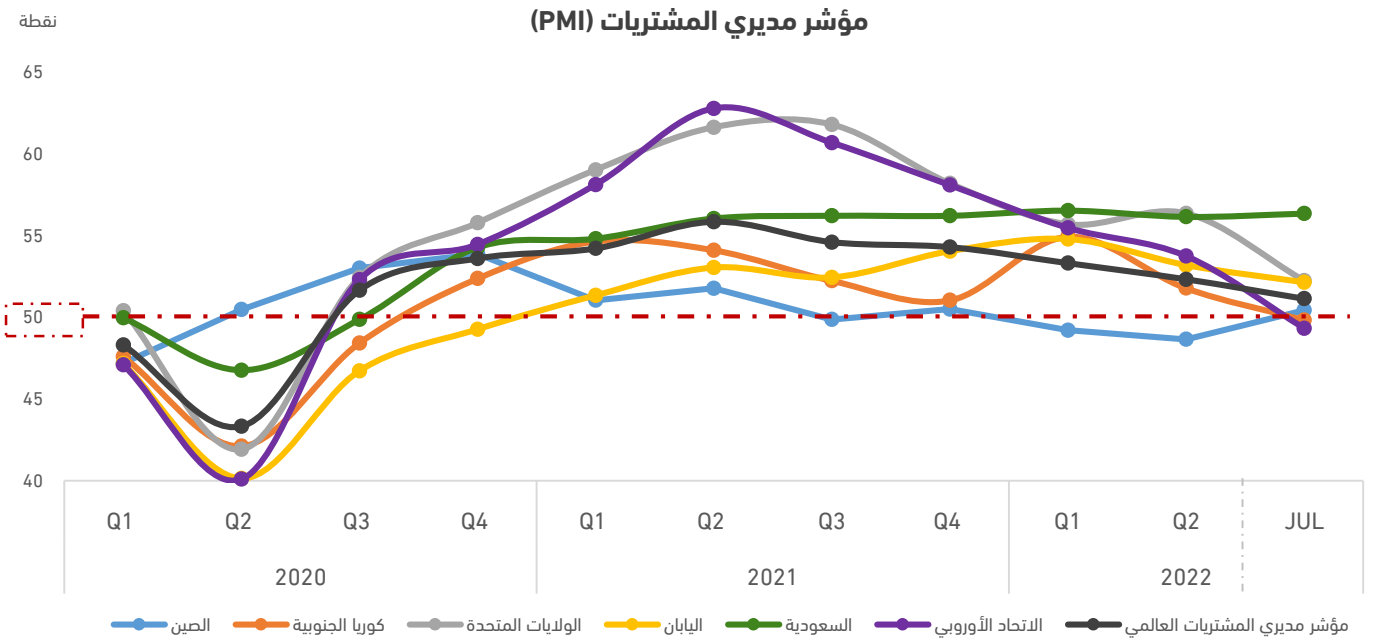

المصدر: IHS MARKIT
في حال كان المؤشر <50 نقطة فإنه يوضح تحسن مقارنةً بالشهر السابق

ثانياً: أسواق النفط

شهدت أسواق النفط تقلبات مُستمرة وارتفاعاً ملحوظاً في الأسعار بدءاً من يناير 2022م، وذلك نتيجةً لتزايد المخاوف العالمية من حدوث ركود اقتصادي ونقص في الإمدادات العالمية، حيث سجّل سعر خام برنت في شهر يونيو 2022م أعلى قيمة له منذ تسع سنوات ليبلغ 117.5 دولار أمريكي/برميل؛ ويُعزى ذلك بشكل رئيسي إلى تزايد الطلب العالمي على النفط والغاز الطبيعي والأوضاع الجيوسياسية للأزمة الروسية الأوكرانية، مما أثار المخاوف بشأن إمدادات النفط العالمية في ظل شح المعروض.

وتشير تقارير منظمة الدول المُصدرة للنفط (أوبك) إلى ارتفاع متوسط إنتاج النفط في المملكة خلال الربع الثاني من العام 2022م بنحو 22.5% مقارنةً بالربع المماثل من العام السابق، ليسجّل متوسط إجمالي الإنتاج في الربع الثاني نحو 10.5 مليون برميل/يومياً. كما سجّل متوسط أسعار خام برنت ارتفاعاً في الربع الثاني من العام 2022م بنحو 62.0% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق ليسجّل 111.8 دولار أمريكي/برميل. وبالنظر لأداء النصف الأول من العام 2022م فقد سجّل متوسط إنتاج النفط في المملكة ارتفاعاً بنحو 21.4% مقارنةً بالنصف المماثل من العام السابق.

وشهد متوسط أسعار خام برنت ارتفاعاً بنحو 61.1% في النصف الأول من العام 2022م مقارنةً بالنصف المماثل من العام السابق. كما أظهر تقرير منظمة الدول المُصدرة للنفط (أوبك) ارتفاع متوسط الإنتاج للمملكة في شهر يونيو من العام 2022م بنسبة 18.6% ليصبح 10.6 مليون برميل/يومياً مقارنةً بنفس الشهر من العام السابق. وسجّلت أسعار النفط خلال نفس الفترة ارتفاعاً بنسبة 60.1% ليبلغ متوسط سعر خام برنت 117.5 دولار أمريكي/برميل.

في حين أظهر تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية لشهر يونيو 2022م الصادر من البنك الدولي، إلى ارتفاع عددٍ من أسعار السلع الأولية تاريخياً، والذي يُعزى للاضطرابات الكبيرة في سلاسل الإمداد العالمية نتيجة الحرب الروسية الأوكرانية، ويتوقع التقرير أن تكون الأسعار في عام 2022م أعلى بكثير مما كانت عليه في عام 2021م؛ مدعومةً بارتفاع أسعار النفط الخام والغاز الطبيعي، حيث يتوقع التقرير أن يبلغ متوسط سعر خام برنت 100 دولار/برميل وبزيادة قدرها 42% عن العام السابق. كما يتوقع التقرير ارتفاع أسعار الطاقة بنسبة 52% في عام 2022م على أساس سنوي.

متوسط أسعار خام برنت وإنتاج المملكة للنفط

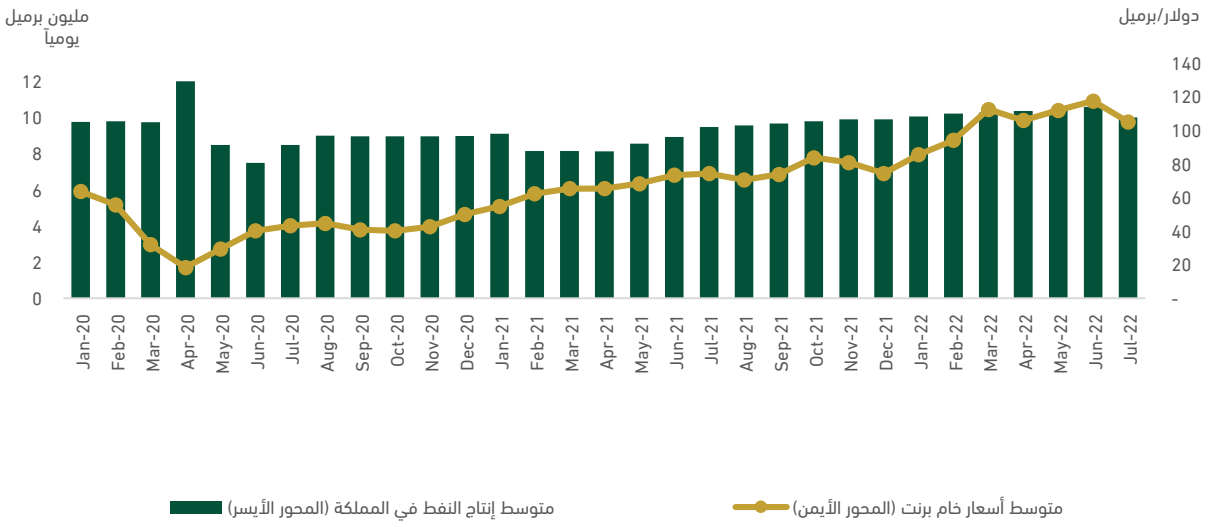

المصدر: وكالة الطاقة الدولية، منظمة الدول المُصدرة للنفط (أوبك).

02
الاقتصاد السعودي

العودة لصفحة المحتويات

القسم الثاني: الاقتصاد السعودي

أولاً: توقعات الاقتصاد السعودي

عملت المملكة على عدد من التدابير الاحترازية خلال العامين الماضية 2020م و 2021م، وذلك لمواجهة تبعات جائحة "كوفيد-19"؛ مما أسهم في الحد من انتشارها وتخفيف آثارها، وبالرغم من التحديات العالمية في ظهور موجة جديدة للجائحة في كثير من الدول وبداية انتشار مرض جدري القردة، والأزمة الروسية والأوكرانية وتبعاتها على الاقتصاد العالمي من نقص إمدادات الغاز الروسي لأوروبا والعقوبات الغربية على روسيا بالإضافة إلى ارتفاع التضخم وأسعار السلع الأساسية مثل القمح والذرة وغيرها، إلا أن المملكة لا زالت تتميز باقتصاد قوي مدعوماً بارتفاع أسعار النفط وتحسن أداء القطاعات غير النفطية.

وبحسب بيان الميزانية العامة للدولة للعام المالي 2022م، فمن المتوقع استمرار نمو القطاع الخاص بوتيرة أعلى من السابق في ظل التطورات المحلية الإيجابية للاقتصاد، حيث تشير التقديرات الأولية للميزانية إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 7.4% في العام 2022م؛ مدفوعًا بارتفاع الناتج المحلي النفطي المرتبط باتفاقية أوبك+، إضافةً إلى التحسن المُتوقع في الناتج المحلي للأنشطة غير النفطية*، من خلال استمرار التقدم في تنفيذ المشاريع والبرامج الداعمة للنمو والتنويع الاقتصادي ودعم القطاع الخاص.

كما يتوقع صندوق النقد الدولي نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة بنسبة 7.6% و 3.7% لعامي 2022م و 2023م على التوالي. كما توقع الصندوق أن يرتفع معدل التضخم للمملكة إلى 2.5% و 2.0% في عامي 2022م و 2023م على التوالي.

ثانياً: الأداء الفعلي للاقتصاد المحلي

1. القطاع الحقيقي

وفقاً للتقديرات السريعة للناتج المحلي الإجمالي للربع الثاني من العام 2022م الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء، سجّل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نمواً بنسبة 11.8% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، محققاً بذلك أعلى معدل نمو منذ عام 2011م، ويأتي هذا الارتفاع نتيجة النمو الكبير في كلاً من الأنشطة النفطية وغير النفطية** بنسبة 23.1% و 5.4% على التوالي مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق. ويعود الارتفاع في الأنشطة النفطية إلى زيادة المملكة من إنتاج النفط حسب الاتفاقية المتبعة من قبل أعضاء أوبك+ والتي تقتضي بالزيادة التدريجية للإنتاج تبعاً لزيادة الطلب العالمي على النفط.

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

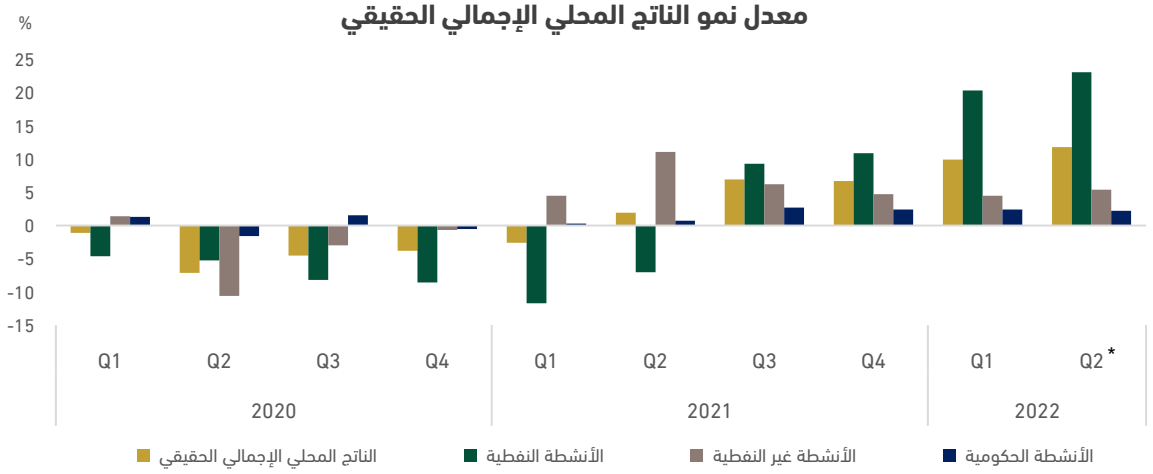

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء
*تقديرات سريعة

** تم اعتماد مسمى "الأنشطة النفطية والأنشطة غير النفطية والأنشطة الحكومية" حسب تصنيف الهيئة العامة للإحصاء الجديد والصادر في تاريخ 14 ديسمبر من العام 2021م (عوضاً عن القطاعات التنظيمية).

بحسب بيانات البنك المركزي السعودي (ساما) لشهر يونيو، سجّلت مؤشرات الاستهلاك الرئيسية معدلات نمو ملحوظة خلال الربع الثاني من عام 2022م، حيث ارتفعت مبيعات نقاط البيع ومدفوعات سداد بنسبة 16.6% و 17.1% على التوالي مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، في حين سجّلت السحوبات النقدية انخفاضاً بنسبة 7.5% خلال نفس الفترة؛ وذلك نتيجةً لتحول سلوك المستهلك من التعاملات الورقية إلى التعاملات الرقمية عبر نقاط البيع، حيث سجّلت عدد عمليات نقاط البيع ارتفاعاً بنسبة 41.7%.

كما سجّلت مبيعات نقاط البيع ومدفوعات سداد خلال النصف الأول من العام 2022م ارتفاعاً بنسبة 19.3% و 14.8% على التوالي مقارنةً بالنصف الأول من العام السابق، بينما شهدت السحوبات النقدية انخفاضاً بنسبة 7.5% خلال نفس الفترة. وبالنظر لأداء شهر يونيو 2022م فقد حققت مبيعات نقاط البيع ومدفوعات سداد ارتفاعاً بنسبة 18.8% و 16.8% على التوالي مقارنةً بشهر يونيو من العام السابق، كما حققت السحوبات النقدية ارتفاعاً بنسبة 1.0% خلال نفس الفترة.

معدل نمو مؤشرات الاستهلاك الخاص

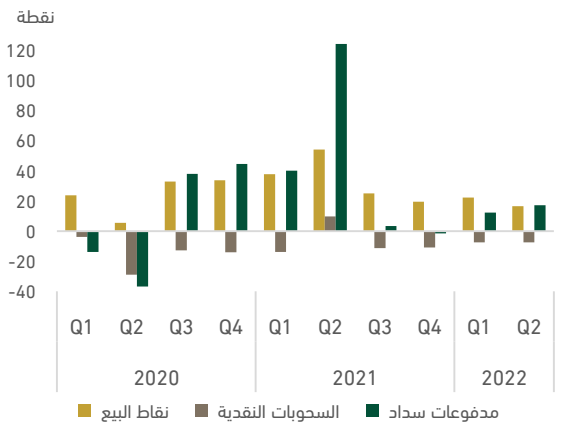

المصدر: البنك المركزي السعودي

كما أظهرت مؤشرات الاستثمار الخاص انتعاشاً خلال الربع الثاني من عام 2022م، حيث حقق متوسط مؤشر مديري المشتريات ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 0.2% ليصل إلى 56.1 نقطة مقارنةً بنحو 56.0 نقطة في الربع الثاني من العام السابق، كما سجّل متوسط مؤشر مديري المشتريات للنصف الأول من العام 2022م نمواً بنسبة 0.7% مقارنةً بالنصف الأول من العام السابق ليصل إلى 55.8 نقطة.

وسجّل المؤشر في شهر يوليو من العام 2022م ارتفاعاً بنسبة 0.9% مقارنةً بشهر يوليو من العام السابق ليصل إلى 56.3 نقطة.

وبحسب بيانات الهيئة العامة للإحصاء، أظهر مؤشر الرقم القياسي للإنتاج الصناعي ارتفاعاً في الربع الثاني من العام 2022م بنسبة 23.8% مقارنةً بنفس الربع من العام السابق؛ ويعود ذلك بنسبة كبيرة إلى ارتفاع الإنتاج في نشاط التعدين واستغلال المحاجر بنسبة 23.3% (ما يشكل 74.5% من إجمالي وزن المؤشر)، ويُعزى الارتفاع في نشاط التعدين واستغلال المحاجر إلى الزيادة في إنتاج النفط خلال الفترة، كما أن لارتفاع الصناعات التحويلية بنسبة 27.7% وإمدادات الكهرباء بنسبة 9.0% خلال نفس الفترة أثر في نمو الإنتاج الصناعي. كما سجّل المؤشر ارتفاعاً بنسبة 21.5% في النصف الأول من العام 2022م مقارنةً بالنصف الأول من العام 2021م. وبالنظر لأداء شهر يونيو من العام 2022م فقد حقق مؤشر الإنتاج الصناعي ارتفاعاً بنسبة 20.8% نتيجة ارتفاع الإنتاج في نشاط التعدين واستغلال المحاجر والصناعات التحويلية بنسبة 19.2% و 29.3% على التوالي على أساس سنوي.

وبالنظر لمبيعات الإسمنت، فقد سجّلت في الربع الثاني من العام 2022م انخفاضاً بنحو 6.4% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق لتصل إلى 11 مليون طن. وقد يعود سبب الانخفاض إلى انخفاض أنشطة البناء نتيجة ارتفاع أسعار مواد البناء وذلك بالتزامن مع دخول شهر رمضان خلال الربع الثاني من العام 2022م. حيث سجّلت ارتفاعاً في شهر يونيو 2022م بحوالي 2.9% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق. وبالنظر إلى إجمالي مبيعات الأسمنت خلال النصف الأول من العام 2022م يلاحظ أنها سجّلت انخفاضاً بنسبة 8.5% لتصل إلى 25.2 مليون طن.

في حين ارتفع الرقم القياسي العام لأسعار العقارات في الربع الثاني من العام 2022م بنسبة 0.7% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق؛ متأثرًا بارتفاع أسعار الأراضي بنسبة 2.0%، كما ارتفع الرقم القياسي لأسعار العقارات خلال النصف الأول من العام 2022م بنسبة 0.6% مقارنةً بالنصف الأول من العام 2021م؛ مدفوعاً بارتفاع أسعار الأراضي بنسبة 1.9%.

1.1 سوق العمل

بحسب بيانات الهيئة العامة للإحصاء، أوضحت إحصاءات سوق العمل للربع الأول من العام 2022م انخفاضاً في إجمالي معدلات البطالة إلى 6.0% مقارنة بنسبة 6.9% في الربع الرابع من العام 2021م، حيث انخفض معدل البطالة للسعوديين إلى 10.1% مقارنة بنسبة 11.0% في الربع الرابع من العام 2021م. كذلك انخفض معدل البطالة لغير السعوديين في الربع الأول من العام 2022م إلى 2.2% مقارنة بنسبة 2.9% في الربع الرابع من العام 2021م.

كما انخفض معدَّل المشاركة في القوى العاملة لإجمالي السكان (السعوديين وغير السعوديين)، ليبلغ نحو 60.4% في الربع الأول من العام 2022م مقارنةً بنسبة 61.5% في الربع الرابع من العام 2021م. بالإضافة إلى انخفاض معدل المشاركة في القوى العاملة للسعوديات الإناث في الربع الأول من العام 2022م ليبلغ 33.6% مقارنة بنسبة 35.6% في الربع الرابع من العام 2021م.

كذلك سجّل معدل المشاركة في القوى العاملة للسعوديين الذكور انخفاضاً إلى 66.0% في الربع الأول من العام 2022م مقارنةً بنسبة 66.8% في الربع الرابع من العام 2021م.

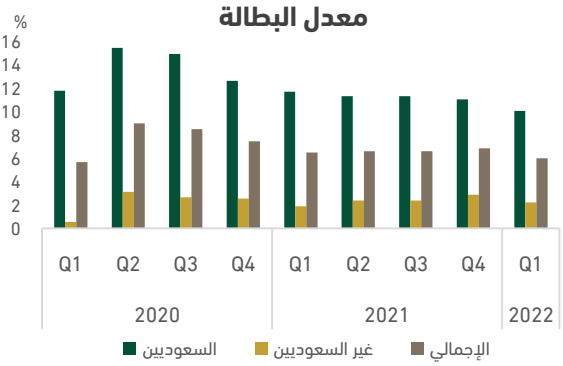

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

2. القطاع النقدي

1.2 عرض النقود والأصول الاحتياطية

بناءً على بيانات البنك المركزي السعودي- ساما سجّل عرض النقود ارتفاعاً بمقدار 8.9% خلال الربع الثاني من العام 2022م مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق؛ مدفوعاً بنمو الودائع الزمنية والادخارية بنسبة 22.0% نتيجة نمو الودائع الزمنية والادخارية للشركات والأفراد بنسبة 20.3% وللهيئات الحكومية بنسبة 23.7%؛ ونمو الودائع الأخرى شبه النقدية بنسبة 18.6% نتيجة نمو الودائع الأخرى شبه النقدية للشركات والأفراد بنسبة 39.6%، في حين سجّلت الأصول الاحتياطية في الربع الثاني من العام 2022م ارتفاعاً بنسبة 4.2% خلال نفس الفترة؛ نظراً إلى ارتفاع النقد الأجنبي والودائع في الخارج بنسبة 6.1%.

2.2 أسعار الفائدة

سجّل متوسط أسعار الفائدة بين البنوك (سايبور) نحو 2.71 نقطة أساس خلال الربع الثاني من العام 2022م مرتفعاً بنحو 1.9 نقطة أساس عن الربع الثاني من العام 2021م، كما ارتفعت معدلات إعادة الشراء (ريبو) إلى 2.25 نقطة أساس، واتفاقية إعادة الشراء المعاكس (الريبو المعاكس) إلى 1.75 نقطة أساس خلال نفس الفترة؛ نظراً لرفع معدل فائدة الفدرالي الأمريكي عند 1.75 نقطة أساس خلال نفس الفترة.

وبالمقابل مازال معدل الإقراض مرتفعاً في المملكة، حيث سجّل الائتمان الحكومي خلال الربع الثاني من العام 2022م ارتفاعاً بنسبة 10.6% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، في حين سجّل الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص في الربع الثاني من العام 2022م ارتفاعاً بنسبة 14.8% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق. بينما سجّلت القروض العقارية الممولة من المصارف التجارية نمواً بنسبة 27.6% في الربع الأول من عام 2022م على أساس سنوي حسب أحدث بيانات متاحة.

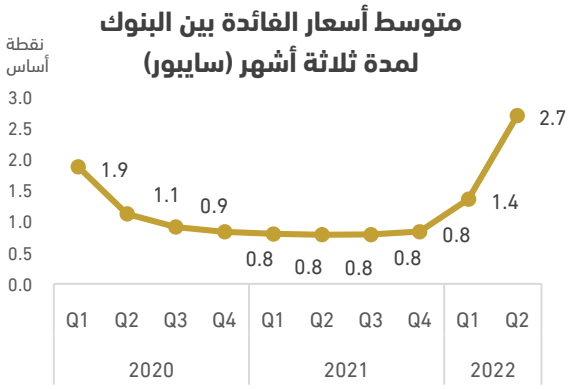

المصدر: البنك المركزي السعودي

3.2 التضخم

بحسب بيانات الهيئة العامة للإحصاء، فقد سجّل معدل التضخم (الرقم القياسي لأسعار المستهلك) خلال الربع الثاني من العام 2022م نمواً بنسبة 2.3% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق؛ يُعزى هذا الارتفاع إلى زيادة أسعار الأغذية والمشروبات بنسبة 4.3% متأثراً بارتفاع أسعار الأغذية بنسبة 4.7% والتي بدورها تأثرت بارتفاع أسعار الحليب ومنتجاته والبيض بنسبة 12.4%، تليها أسعار النقل بنسبة 3.7%. وبالنظر إلى التضخم في شهر يونيو من العام 2022م، فقد سجّل المؤشر نمواً بنسبة 2.3% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق؛ وذلك نتيجةً لارتفاع أسعار الأغذية والمشروبات، وأسعار النقل بنسبة 4.4 % 2.5% على التوالي. كما شهد متوسط معدل التضخم خلال النصف الأول من العام 2022م نمواً بنسبة 1.9%؛ مدفوعاً بنمو أسعار الأغذية والمشروبات بنسبة 3.4% خلال نفس الفترة.

3. السوق المالية

أغلق مؤشر السوق السعودي الرئيسية (تاسي) عند مستوى 11,523.2 نقطة في نهاية الربع الثاني من العام 2022م مرتفعاً بنحو 4.9% مقارنةً بالفترة المماثلة من العام السابق، وبلغ إجمالي القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة بنهاية الربع الثاني من العام 2022م حوالي 495 مليار ريال منخفضاً بنسبة 22.9% مقارنةً بنفس الفترة من العام الماضي.

في حين أغلق مؤشر السوق الرئيسية في نهاية شهر يوليو عند مستوى 12,199.1 نقطة مرتفعاً بنسبة 10.8% عن الشهر نفسه في العام السابق، وبلغ إجمالي القيمة للأسهم المتداولة بنهاية شهر يوليو لعام 2022م نحو 95 مليار ريال متراجعاً بنسبة 34.0% مقارنةً بالفترة نفسها من العام السابق.

بالمقابل سجّل مؤشر السوق الموازي (نمو) في نهاية الربع الثاني من العام 2022م انخفاضاً بنسبة 5.9% مقارنةً بنفس الفترة من العام الماضي، وأغلق المؤشر عند مستوى 21,585.1 نقطة. حيث بلغ إجمالي قيمة الأسهم المتداولة نحو 2.0 مليار ريال وذلك بانخفاض بلغت نسبته 4.0% مقارنةً بالربع نفسه من العام السابق.

بالمقابل أغلق مؤشر السوق الموازي (نمو) في نهاية شهر يوليو من العام 2022م عند مستوى 21,391.6 متراجعاً بنسبة 13.3% عن الشهر نفسه في العام السابق، وبلغ إجمالي القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة بنهاية شهر يوليو لعام 2022م نحو 425 مليون ريال منخفضاً بنسبة 4.0% مقارنةً بالشهر نفسه من العام السابق.

كما ارتفع إجمالي عدد الشركات التي صدرت الموافقة على إدراج أسهمها في السوق المالية لتصل إلى 8 شركات خلال الربع الثاني من العام 2022م مقارنةً بشركتين في الربع الثاني من عام 2021م، وتجدر الإشارة إلى أنه تم إدراج شركتين في السوق الرئيسية (تاسي) في الربع الثاني من عام 2022م مقارنةً بعدم وجود أي موافقات إدراج في نفس الفترة من العام السابق، في حين بلغ عدد الشركات المدرجة في السوق الموازية (نمو) نحو 6 شركات في الربع الثاني من العام 2022م مقارنةً بشركتين في الربع الثاني من عام 2021م.

وقد أظهرت بيانات تداول السعودية ارتفاع ملكية المستثمرين السعوديين في الأسهم بنهاية الربع الثاني من العام 2022م بنسبة 17.4% مقارنةً بالفترة نفسها من العام السابق.

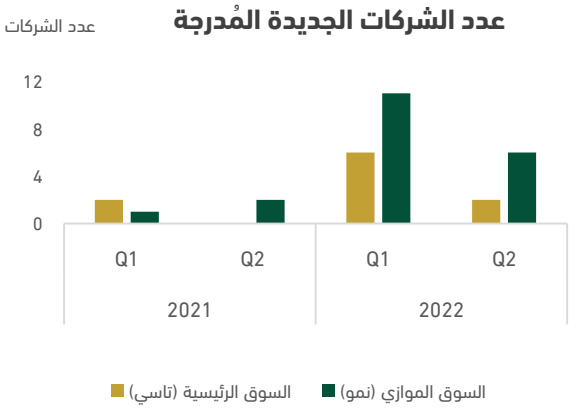

المصدر: تداول

كما ارتفعت ملكية المستثمرين الأجانب بنسبة 28.1% في الفترة نفسها، في حين سجّلت ملكية المستثمرين الخليجيين في سوق الأسهم ارتفاعاً طفيفاً في الربع الثاني من عام 2022م بنسبة 0.3% على أساس سنوي.

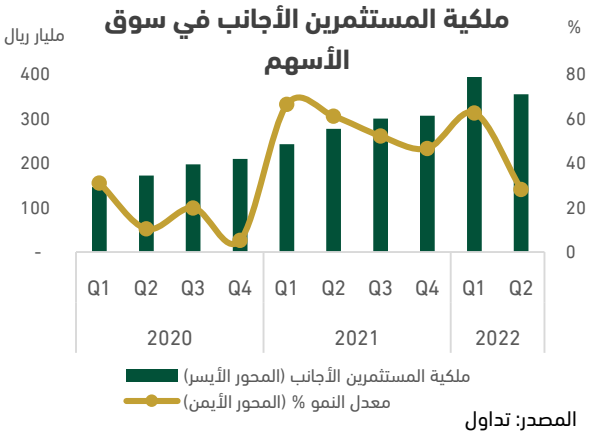

المصدر: تداول

4. القطاع الخارجي (ميزان المدفوعات)

بحسب بيانات ساما لميزان المدفوعات للربع الأول من العام 2022م، سجّل الحساب الجاري فائضاً بلغت قيمته 140.3 مليار ريال، أي ما نسبته 14.8% من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي مقابل عجز بلغت قيمته 0.6 مليار ريال في نفس الفترة من العام السابق؛ ويعود ذلك إلى تحسن الصادرات النفطية وغير النفطية. كما أظهرت بيانات التجارة الخارجية الصادرة من الهيئة العامة للإحصاء للربع الأول من العام 2022م عودة انتعاش الصادرات غير النفطية، حيث سجّل الميزان التجاري فائضاً بنحو 202.5 مليار ريال في الربع الأول من العام 2022م مقابل فائض بنحو 68.6 مليار ريال في الفترة نفسها العام السابق.

وقد حققت الصادرات السلعية ارتفاعاً بنسبة 72.7% في الربع الأول من العام 2022م مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق لتبلغ نحو 359 مليار ريال، مقابل 208 مليار ريال في نفس الفترة من العام السابق؛ يبرر هذا الارتفاع زيادة الصادرات النفطية نتيجة للزيادة التدرجية للإنتاج الناتجة عن اتفاقية أوبك+ بالإضافة إلى ارتفاع الأسعار الناجم عن الأزمة الروسية الأوكرانية الأمر الذي أثر بشكل كبير في هذا الارتفاع. حيث سجّلت الصادرات النفطية نحو 281 مليار في الربع الأول من العام 2022م محققةً زيادة بمقدار 133.6 مليار ريال مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، كما سجّلت الصادرات غير النفطية في الربع الأول من العام 2022م ارتفاعاً بنسبة 29.4% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، حيث بلغت ما يقارب 78 مليار ريال في الربع الأول من العام 2022م مقابل 60 مليار ريال في نفس الفترة من العام السابق.

كما سجّلت الواردات ارتفاعاً في الربع الأول من العام 2022م بنسبة 12.5%، حيث بلغت قيمتها 156.7 مليار ريال مقابل 139.4 مليار ريال في نفس الفترة من عام 2021م. وبلغت نسبة الصادرات غير النفطية من إجمالي الواردات ما يقارب 49.6% خلال نفس الفترة.

وبالنظر لأداء شهر مايو من العام 2022م، سجّل الميزان التجاري فائضاً بنحو 90.3 مليار ريال مقابل فائض بنحو 34.4 مليار ريال في الفترة نفسها من العام السابق؛ يُعزى ذلك إلى ارتفاع الصادرات بشكل كبير نظراً لتحسن الطلب على النفط وارتفاع مستويات الأسعار، بالإضافة إلى نمو الصادرات النفطية وغير النفطية.

كذلك شهدت الصادرات السلعية خلال شهر مايو من العام 2022م ارتفاعاً بنسبة 83.4% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق لتصل عند إجمالي 144.1 مليار ريال مقابل 53.9 مليار ريال؛ يبرر هذا الارتفاع نمو الصادرات النفطية بنسبة 105.5% حيث بلغت 116.2 مليار ريال خلال نفس الفترة محققةً زيادة بمقدار 59.7 مليار ريال عن العام السابق، في حين سجّلت الصادرات غير النفطية ارتفاعاً بنسبة 26.7%، لتبلغ ما يقارب 27.9 مليار ريال مقابل 22.0 مليار ريال في نفس الفترة من العام السابق.

كما سجّلت الواردات في شهر مايو من العام 2022م نموًا بنسبة 21.8% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، حيث بلغت قيمتها 53.9 مليار ريال مقابل 44.2 مليار ريال في نفس الفترة من عام 2021م. وبلغت نسبة الصادرات غير النفطية من إجمالي الواردات نحو 51.8% خلال نفس الفترة.

الصادرات غير النفطية والواردات

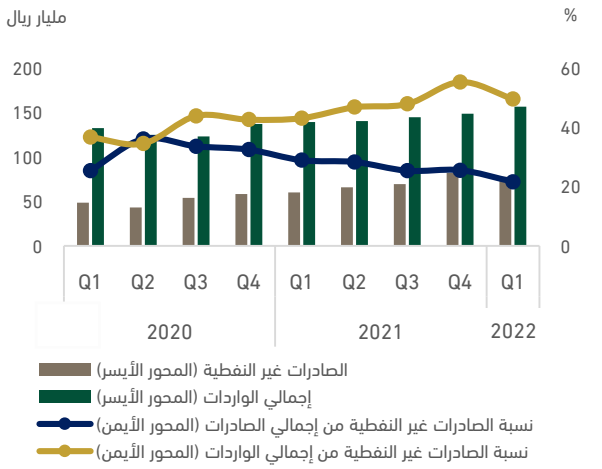

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

ميزان الحساب الجاري

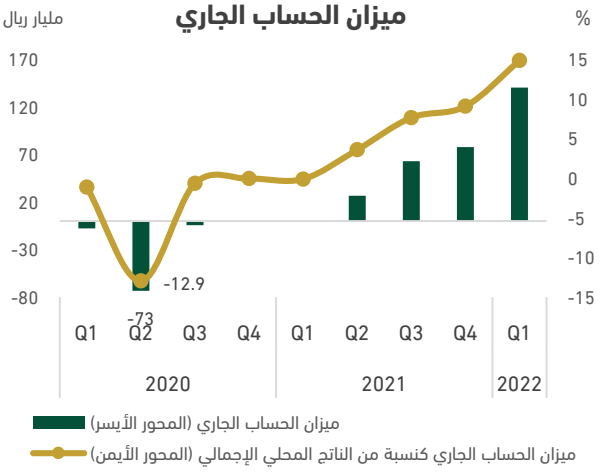

المصدر: البنك المركزي السعودي

الميزان التجاري

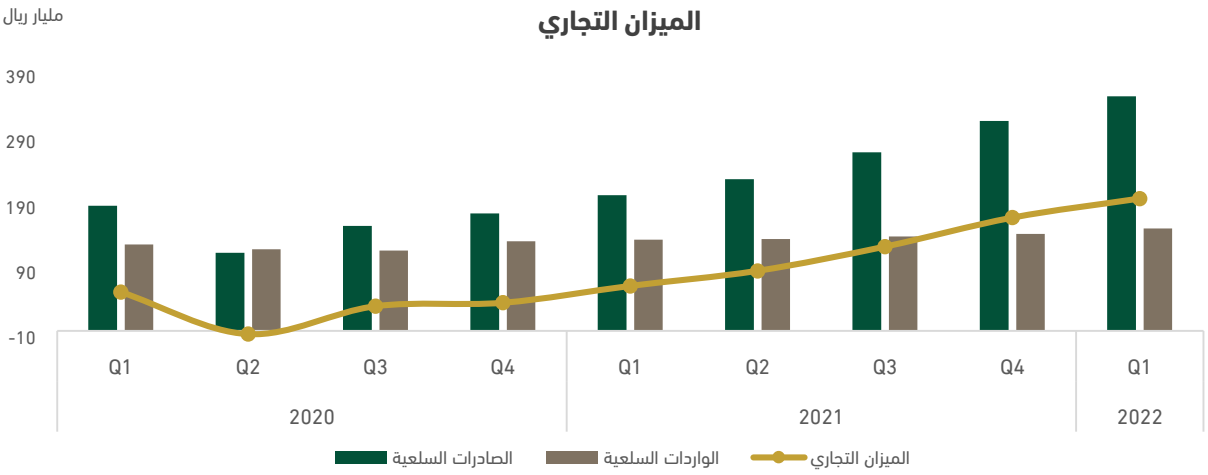

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

5. المالية العامة

1.5 الإيرادات:

بحسب التقرير الربعي لأداء الميزانية العامة للدولة الصادر عن وزارة المالية بلغت الإيرادات الحكومية نحو 370.4 مليار ريال في الربع الثاني من العام 2022م، مرتفعةً بنسبة 49.3% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق؛ يُعزى هذا النمو إلى ارتفاع الإيرادات النفطية بنسبة 89.5% لتبلغ نحو 250.4 مليار ريال، بالإضافة إلى ارتفاع الإيرادات غير النفطية بنسبة 3.5% خلال نفس الفترة لتبلغ نحو 120 مليار ريال؛ ويُعزى ارتفاع الإيرادات غير النفطية إلى ارتفاع إيرادات الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية بنسبة 42.5%، بالإضافة إلى ارتفاع إيرادات الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية بنسبة 25.5%، وارتفاع الإيرادات الأخرى بنسبة 20.2%. كما سجّلت الإيرادات الفعلية ارتفاعاً بنسبة 43.0% في النصف الأول من العام 2022م، مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، يُعزى ذلك إلى ارتفاع الإيرادات النفطية بنسبة 75.0% والإيرادات غير النفطية بنسبة 5.0% خلال الفترة. وتجدر الإشارة إلى أن ارتفاع إجمالي الإيرادات في النصف الأول من العام ساهم في تحقيق ما نسبته 62.0% من الإيرادات المتوقعة لكامل عام 2022م.

2.5 النفقات:

بلغت النفقات الحكومية نحو 292.5 مليار ريال في الربع الثاني من العام 2022م، مرتفعةً بنسبة 15.7% على أساس سنوي؛ نتيجةً لارتفاع الإنفاق على باب الأصول غير المالية (النفقات الرأسمالية) بنسبة 64.3%، بالإضافة إلى ارتفاع الصرف على بابي الإعانات واستخدام السلع والخدمات بنسبة 58.3% و 43.5% على التوالي. كما بلغت النفقات الحكومية نحو 512.9 مليار ريال في النصف الأول من العام 2022م، مرتفعةً بنسبة 10.3% على أساس سنوي؛ نتيجةً لارتفاع الإنفاق على باب الأصول غير المالية (النفقات الرأسمالية) بنسبة 38.0%، بالإضافة إلى ارتفاع الصرف على بابي استخدام السلع والخدمات والإعانات بنسبة 32.8% و 19.9% على التوالي.

3.5 الفائض/ العجز، والدين:

حققت الميزانية في الربع الثاني من عام 2022م فائضاً بلغ نحو 77.9 مليار ريال مقارنةً بعجز بلغ نحو 4.6 مليار ريال في الربع الثاني من العام 2021م.
وبالنظر إلى الدين العام فقد بلغ نحو 966.5 مليار ريال في الربع الثاني من عام 2022م، حيث شكل الدين الداخلي ما نسبته 62.6% من إجمالي الدين العام، في حين بلغت نسبة الدين الخارجي نحو 37.4% من إجمالي الدين العام.

كما تخطت الفوائض المحققة في النصف الأول من العام 2022م والبالغة 135.4 مليار ريال الفائض المقدّر لكامل عام 2022م والذي قُدّر بحوالي 90.1 مليار ريال.

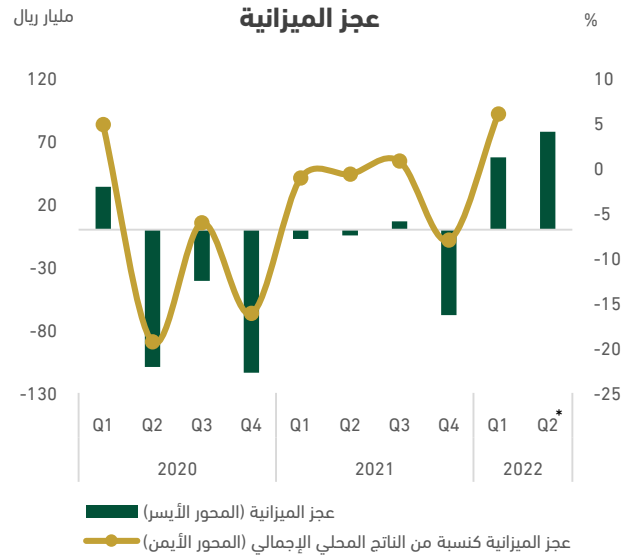

المصدر: وزارة المالية، الهيئة العامة للإحصاء
*لم يتم تضمين بيانات عجز الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك لعدم توفر بيانات الناتج المحلي الإجمالي للربع الثاني

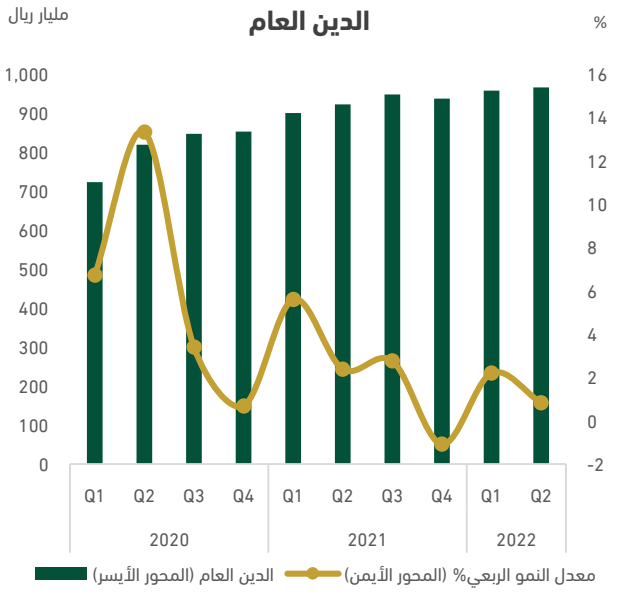

المصدر: وزارة المالية

6. مؤشرات اقتصادية مختارة

المؤشر العام للسوق المالية الرئيسية (تاسي)

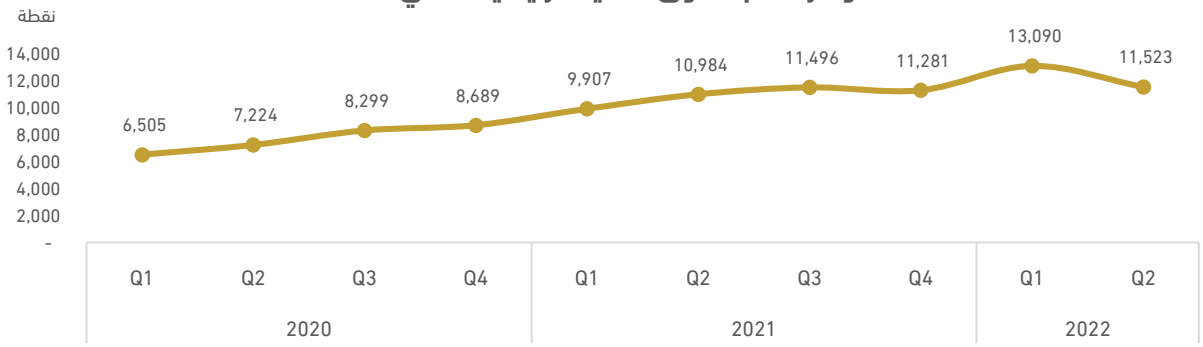

نسبة قيمة الأسهم المتداولة حسب القطاعات إلى إجمالي قيمة التداول للسوق المالية (تاسي) للنصف الأول من عام 2022م

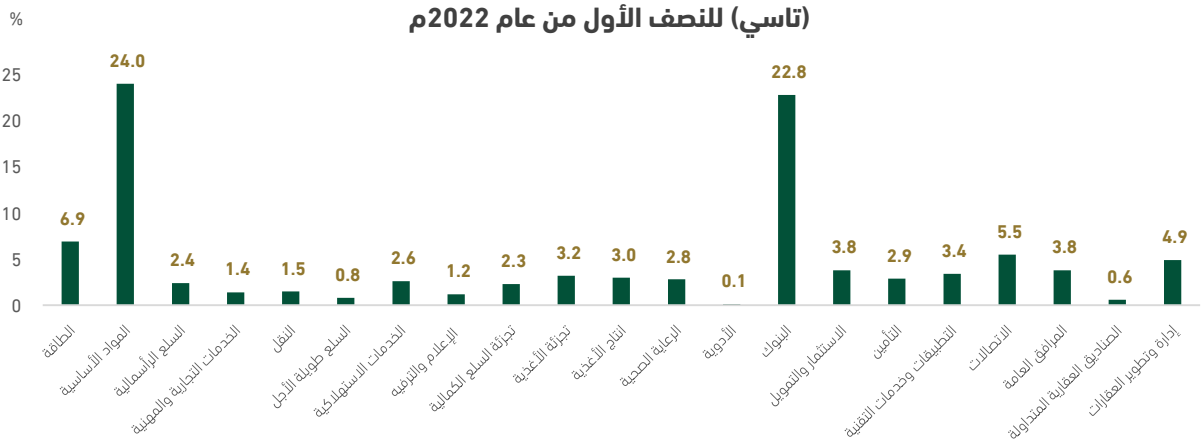

نسبة القروض من إجمالي الودائع

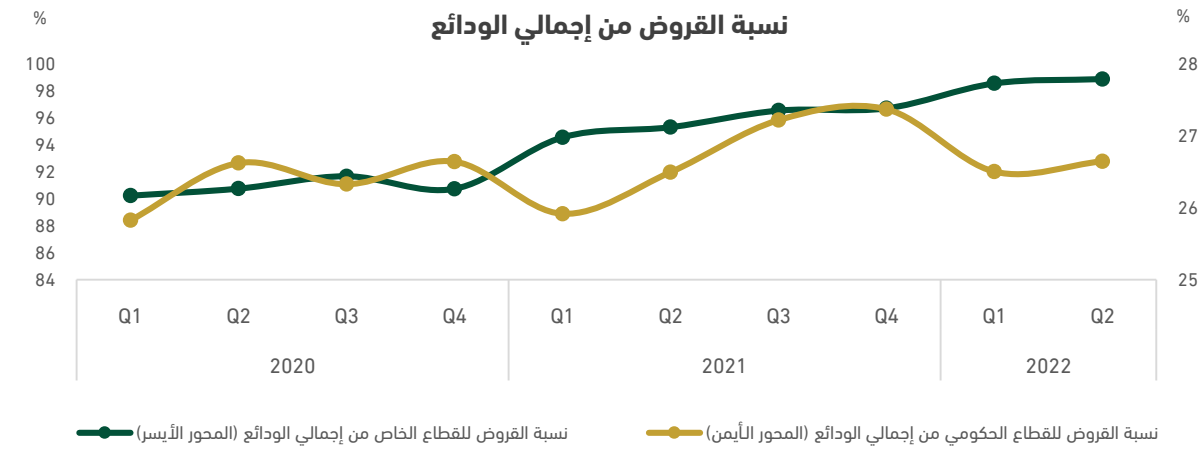

المصدر: تداول، البنك المركزي السعودي

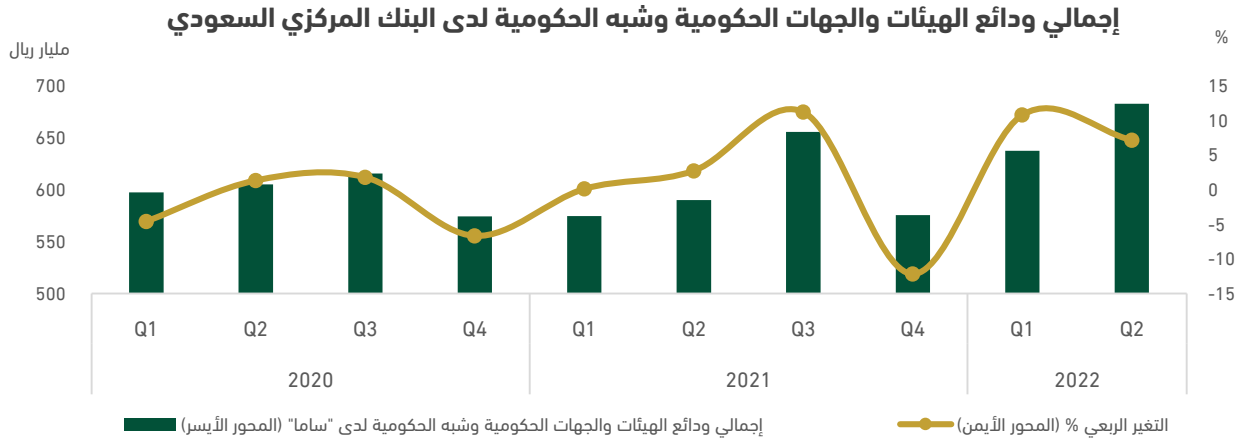

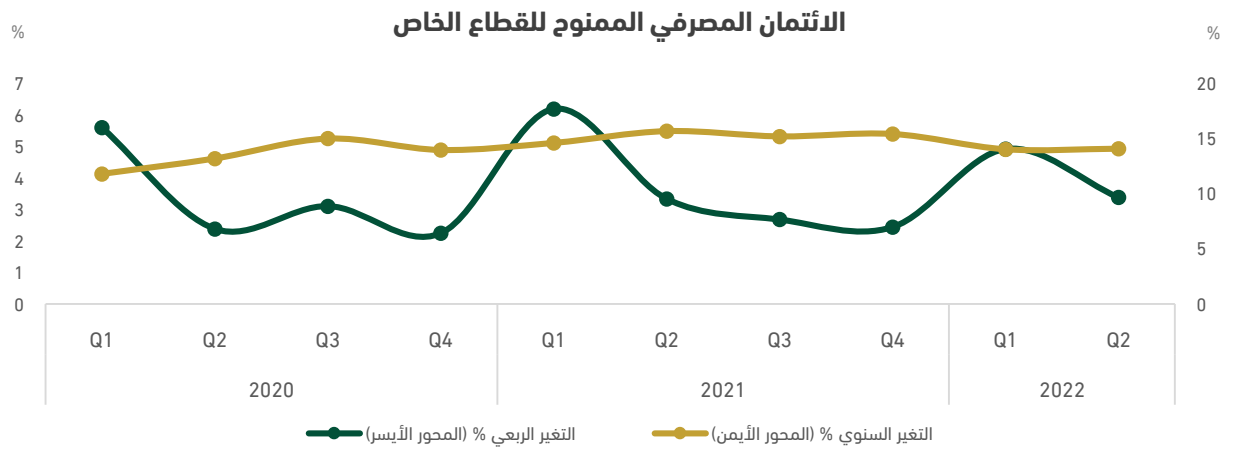

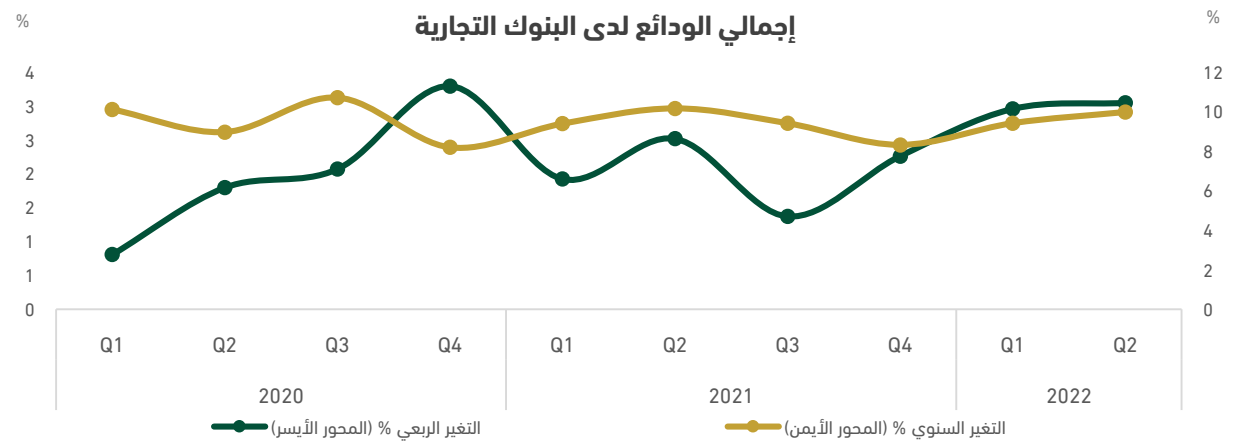

المصدر: البنك المركزي السعودي

المساهمة في ميزان المدفوعات

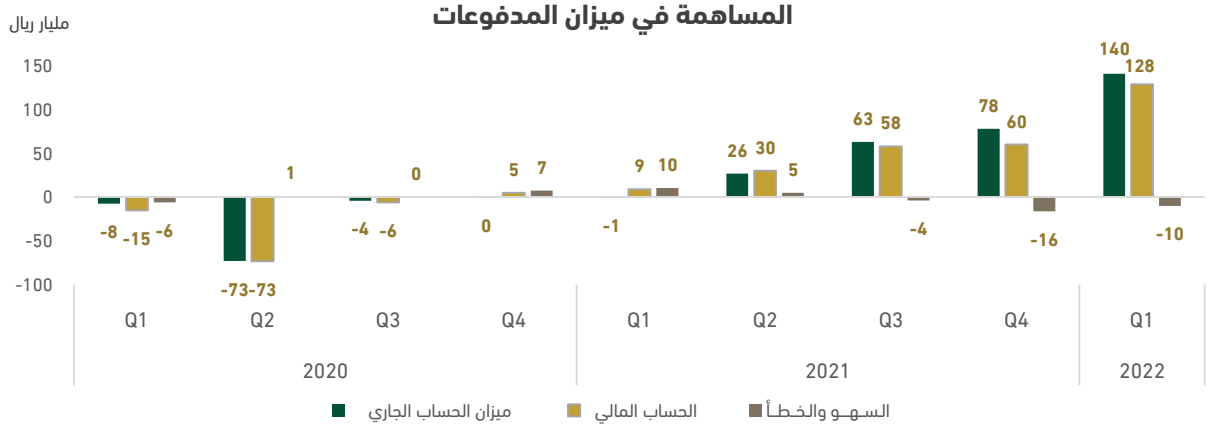

إجمالي الأصول الاحتياطية وصافي الموجودات الأجنبية

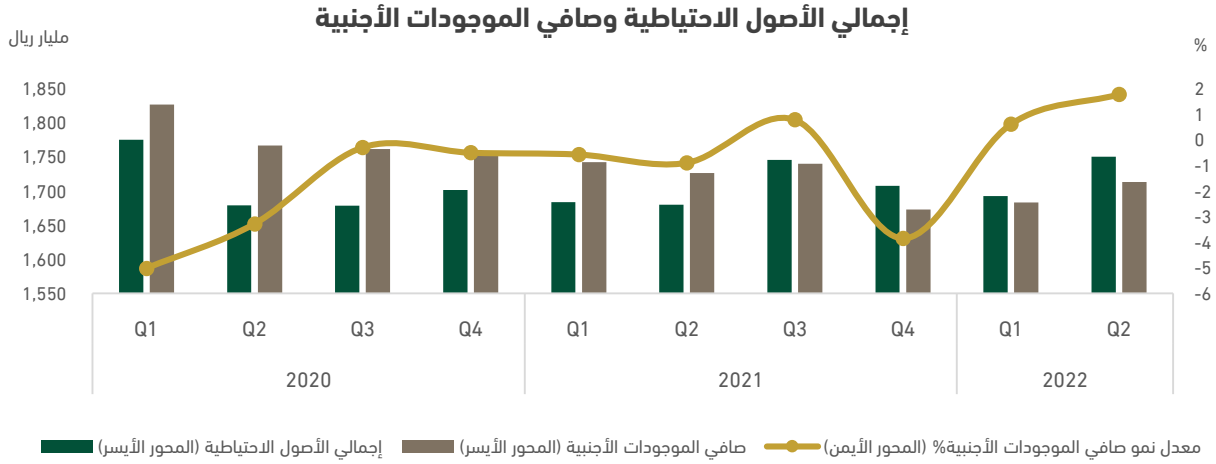

الاحتياطيات المصرفية غير الإلزامية

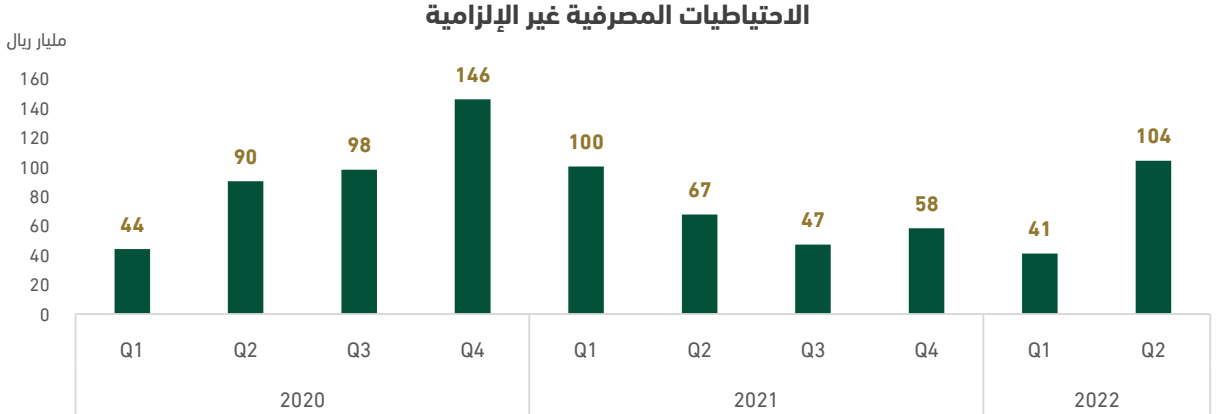

المصدر: البنك المركزي السعودي

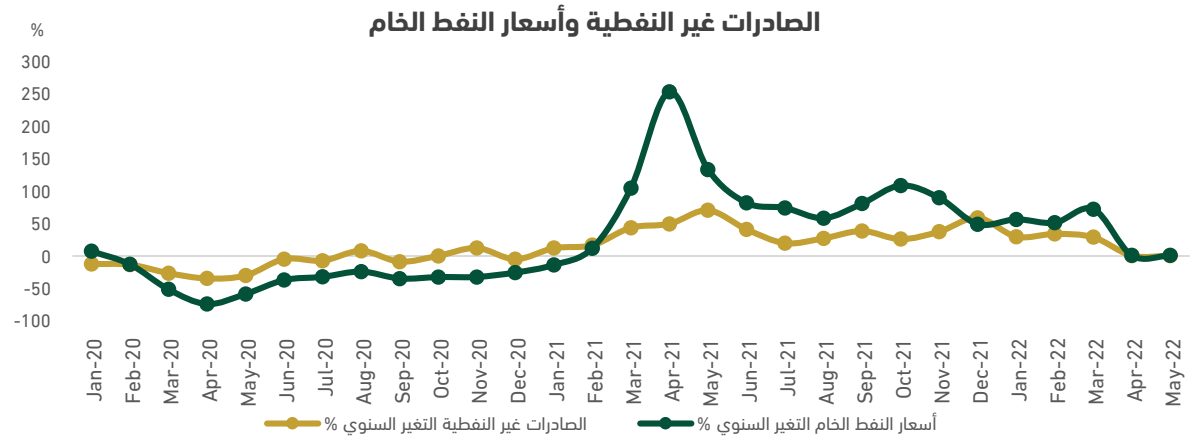

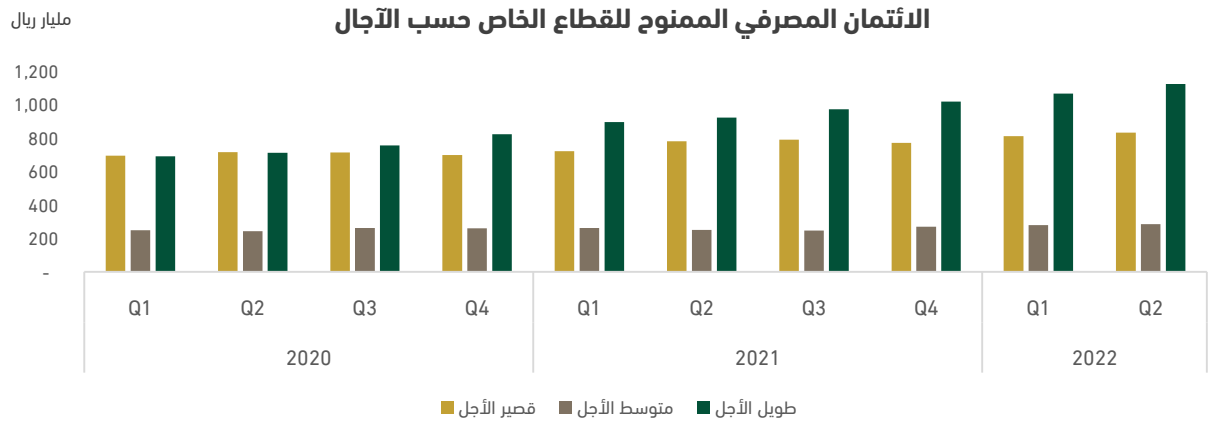

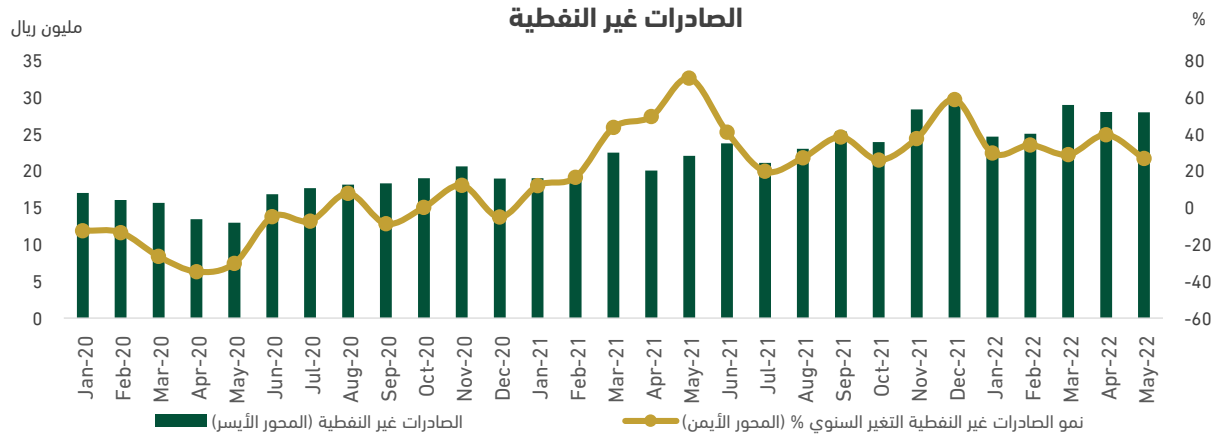

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، البنك المركزي السعودي، منظمة الدول المُصدرة للنفط (أوبك)

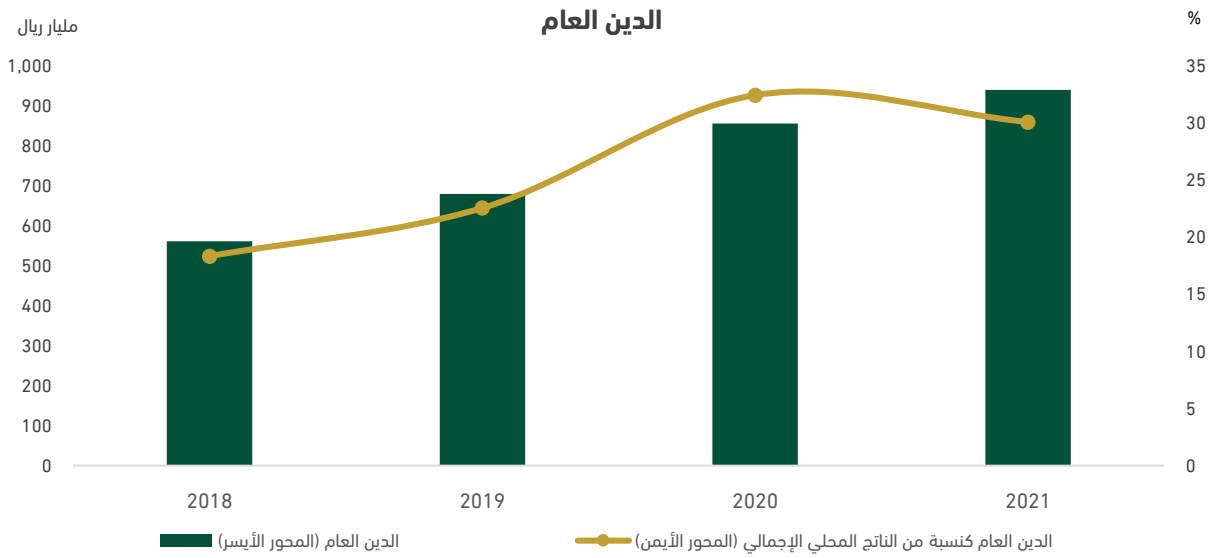

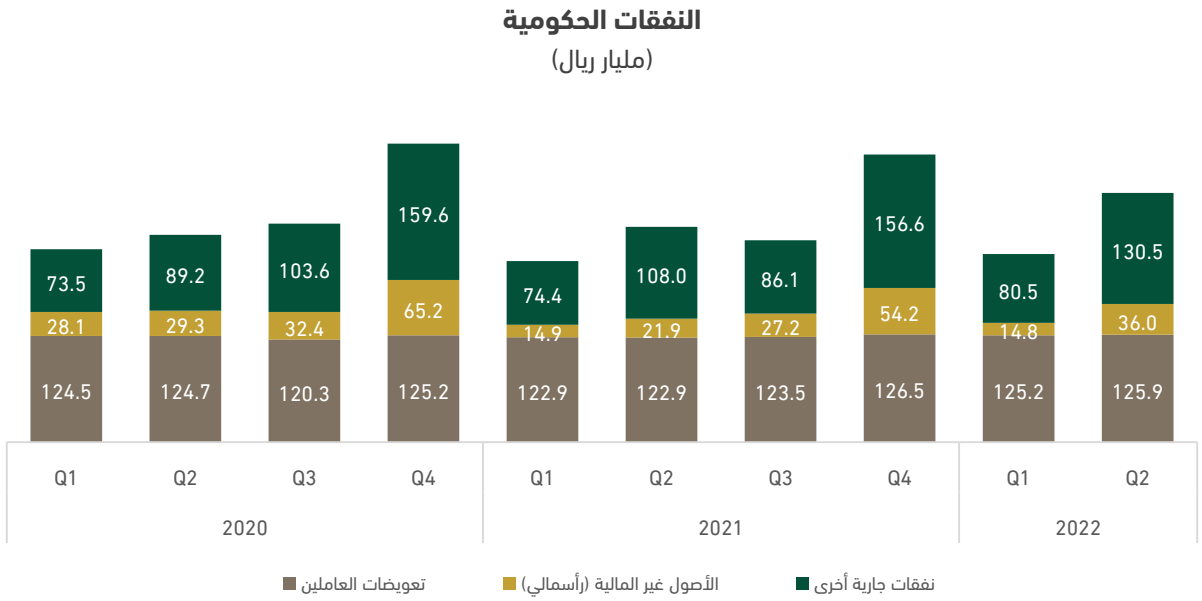

المصدر: وزارة المالية

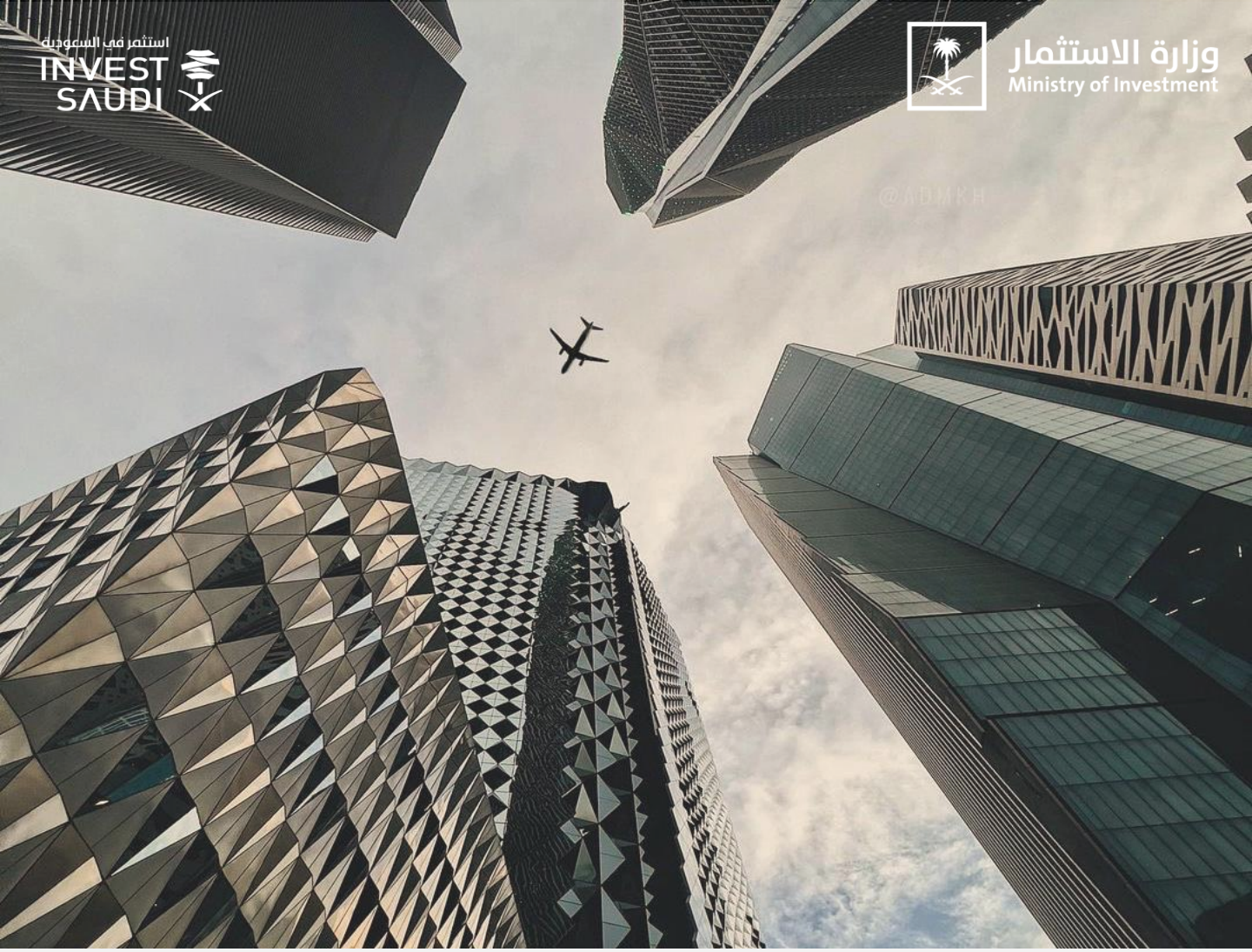

03

تمكين الاستثمار وتحسين جاذبية البيئة الاستثمارية في المملكة

العودة لصفحة المحتويات

القسم الثالث: تمكين الاستثمار وتحسين جاذبية البيئة الاستثمارية في المملكة

أولاً: وقائع الاستثمار في العالم والمملكة

الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً (تقرير OECD)

سجّلت التقديرات الأولية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي في الربع الأول من عام 2022م نمواً ملحوظاً بنحو 28.5% مقارنةً بالربع الرابع من عام 2021م، ويعد أعلى معدل نمو خلال الخمس سنوات الماضية. كما ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بنسبة 14.9% مقارنةً بالربع الأول من عام 2021م على أساس سنوي.

وارتفعت معدلات نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي للداخل في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ودول منطقة اليورو والصين والهند، في حين انخفضت معدلات نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي للداخل إلى كلاً من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية بنحو 57.2% و 13.7% على التوالي في الربع الأول من العام 2022م.

الدول	معدل نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي للداخل		
	2020 Q1	2021 Q1	2022 Q1
الاستثمار العالمي	-24.1%	68.0%	11.3%
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	-21.4%	88.4%	20.6%
دول منطقة اليورو	-11.1%	0.3%	33.5%
المملكة العربية السعودية	29.2%	11.3%	9.5%
الولايات المتحدة الأمريكية	-70.4%	287.2%	-13.7%
الصين	-17.1%	113.8%	6.7%
اليابان	44.4%	242.0%	-57.2%
الهند	55.1%	-62.1%	200.1%

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)،البنك المركزي السعودي

ثانياً: الاستثمار في المملكة

1. إجمالي تكوين رأس المال الثابت

سجّل إجمالي تكوين رأس المال الثابت الإسمي في الربع الأول من العام 2022م حوالي 225 مليار ريال، بارتفاع يُقدر بنحو 27.1% مدفوعاً بارتفاع كلاً من تكوين رأس المال الثابت للقطاعين الخاص والحكومي بحوالي 28.6% و8.9% على التوالي.

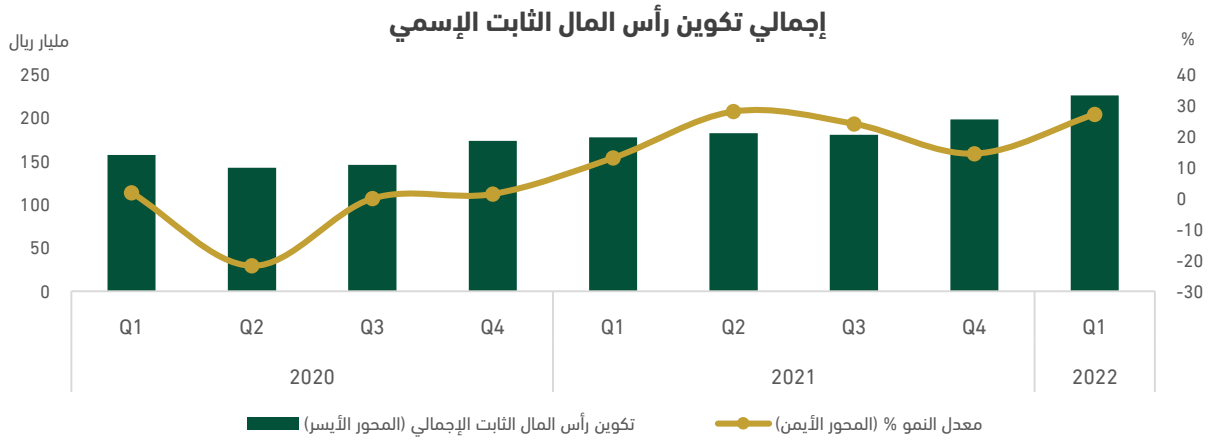

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

2. الاستثمار الأجنبي المباشر

شهد صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للمملكة نمواً بنسبة 9.5% في الربع الأول من العام 2022م مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، ويقدر ذلك بحوالي 7.4 مليار ريال الأمر الذي يدل على ثقة المستثمر الأجنبي في البيئة الاستثمارية للمملكة. كما بلغت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي ما يقارب 0.8% في الربع الأول من العام 2022م.

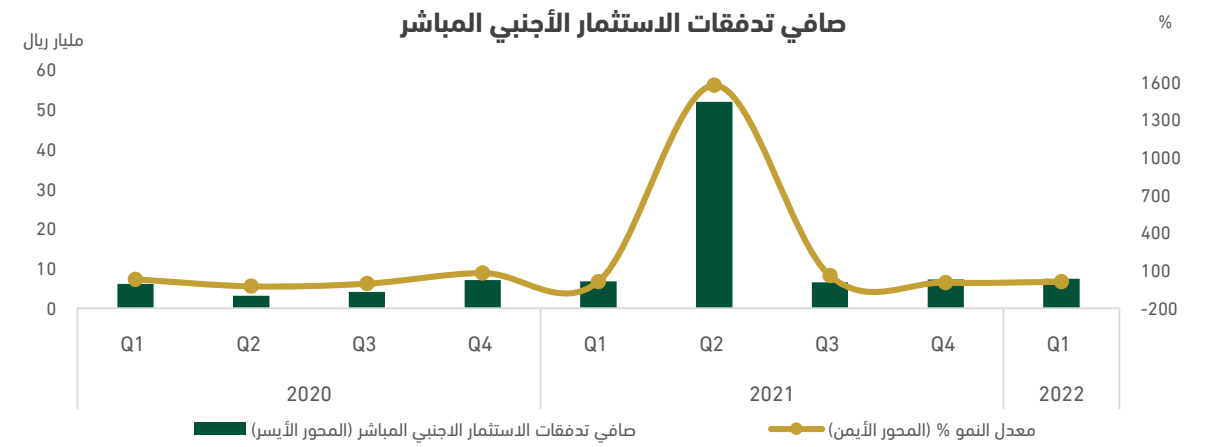

المصدر: البنك المركزي السعودي

3. الصفقات المُنجزة خلال الربع الثاني لعام 2022م

تُشير البيانات الاستثمارية الصادرة عن وزارة الاستثمار إلى إتمام 49 صفقة استثمارية في الربع الثاني من العام 2022م مقارنةً بنحو 37 صفقة خلال نفس الفترة من العام السابق، والتي يتوقع أن تحقق استثمارات بحوالي 3.5 مليار ريال (بحسب المفصح عنه)، وخلق ما يقارب 2,000 فرصة وظيفية.

وبالنظر إلى نوع المستثمرين، يتضح وجود ارتفاع متزايد وإقبال من قِبل المستثمرين الجدد للاستثمار في المملكة. ويلاحظ من توزيع الصفقات حسب الأنشطة في الربع الثاني من عام 2022م، أن نشاط ريادة الأعمال والابتكار كان له النصيب الأكبر من اهتمام المستثمرين، حيث تم إغلاق 34 صفقة من أصل 49 صفقة في الربع الثاني من العام 2022م، يليه نشاط التعليم والتدريب بنحو 6 صفقات، ثم الأنشطة العقارية بنحو 4 صفقات، في حين توزعت بقية الصفقات بشكل متقارب على الأنشطة الأخرى.

وفي توزيع الصفقات حسب الدول للربع الثاني من العام 2022م، يتضح أن أكثر الدول استثماراً في المملكة هي المملكة المتحدة بنحو 7 صفقات. تليها الإمارات والأردن والولايات المتحدة بنحو 3 صفقات لكلاً منهم.

توزيع الصفقات حسب القطاعات (خلال الربع الثاني من العام 2022م)

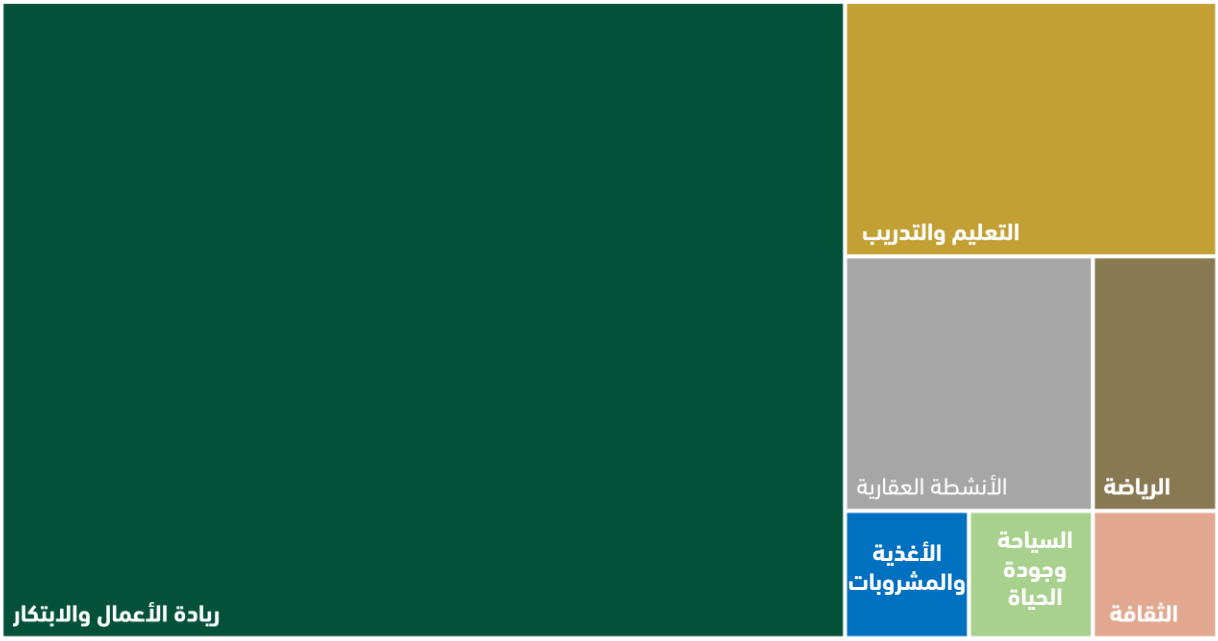

المصدر: وزارة الاستثمار

عدد المستثمرين في الصفقات بحسب نوع المستثمر

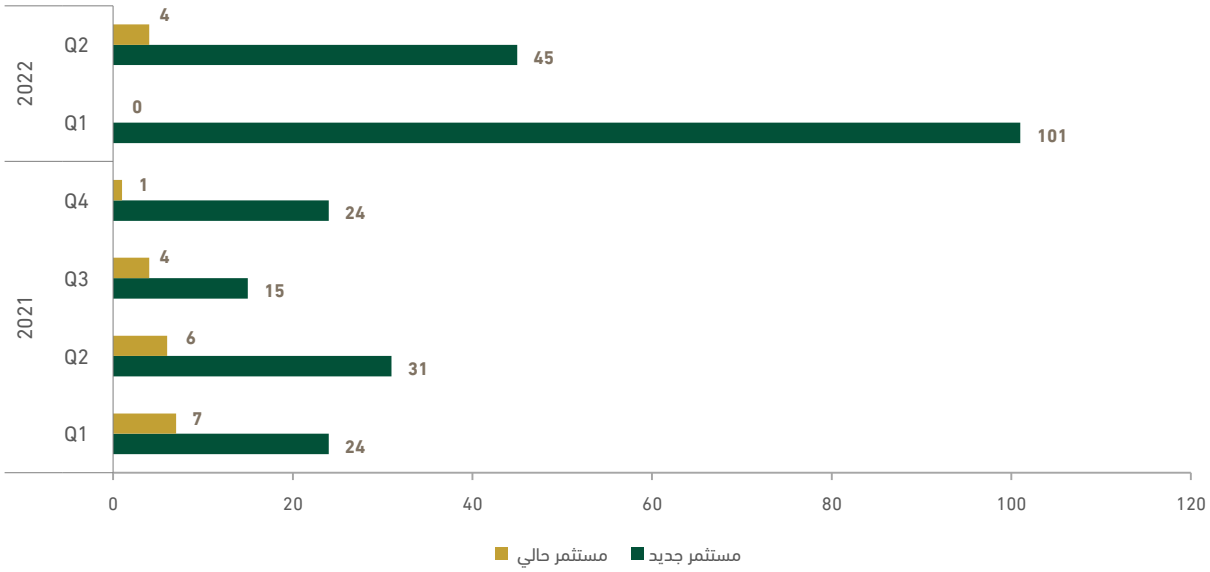

توزيع الصفقات الاستثمارية بحسب الدول (خلال الربع الثانى من عام 2022م)

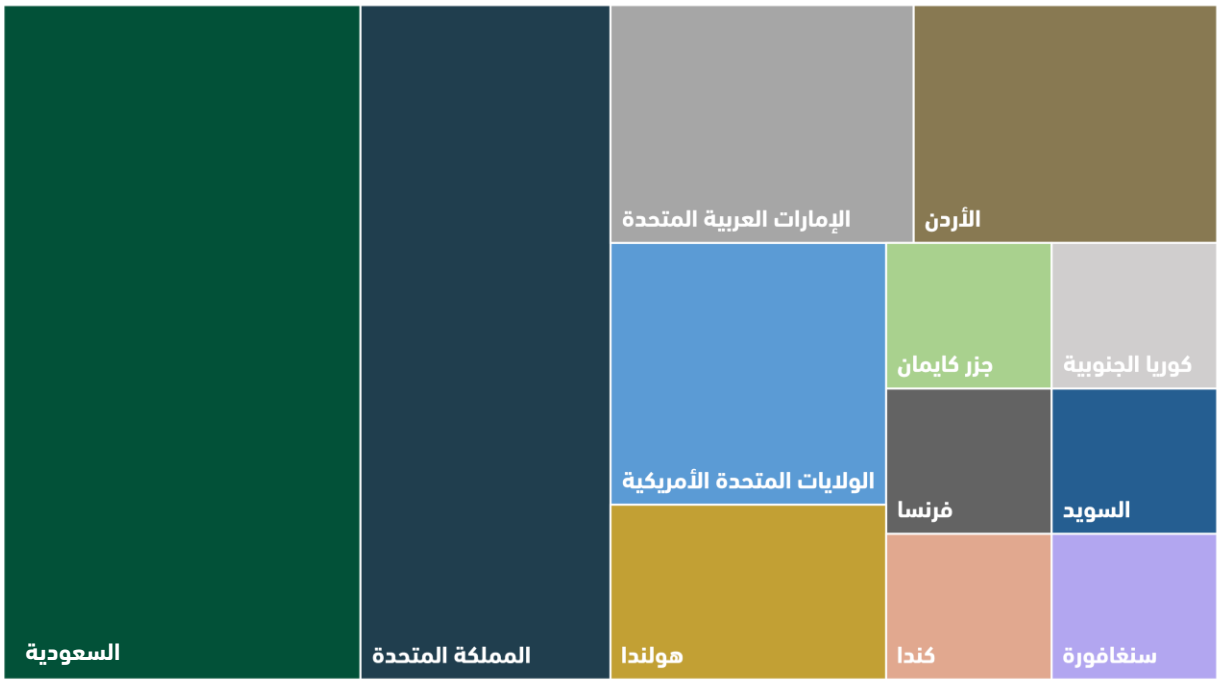

المصدر: وزارة الاستثمار

4. التراخيص الاستثمارية خلال الربع الثاني لعام 2022م

بحسب بيانات وزارة الاستثمار حققت التراخيص الاستثمارية في الربع الثاني من العام 2022م ارتفاعاً بنسبة 673.4% مقارنةً بالفترة المماثلة من العام السابق، وبلغ عدد التراخيص الاستثمارية المُصدرة نحو 4,455 ترخيص، مقارنةً بنحو 576 ترخيص خلال نفس الفترة من العام السابق؛ ويُعزى ذلك إلى الجهود المبذولة في تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر وتطور بيئة الاستثمار في المملكة، إضافةً إلى جهود تصحيح أوضاع مخالفي نظام مكافحة التستر التجاري وهو برنامج أطلقته وزارة التجارة، ضمن برنامج التحول الوطني، للقضاء على التستر التجاري والحد من انتشار الغش التجاري، بالتعاون مع 10 جهات حكومية من بينها وزارة الاستثمار، حيث تمّ البدء بتطبيق تخفيف الاشتراطات الخاصة بالمستفيدين من الفترة التصحيحية ابتداءً من 18 يوليو 2021م.

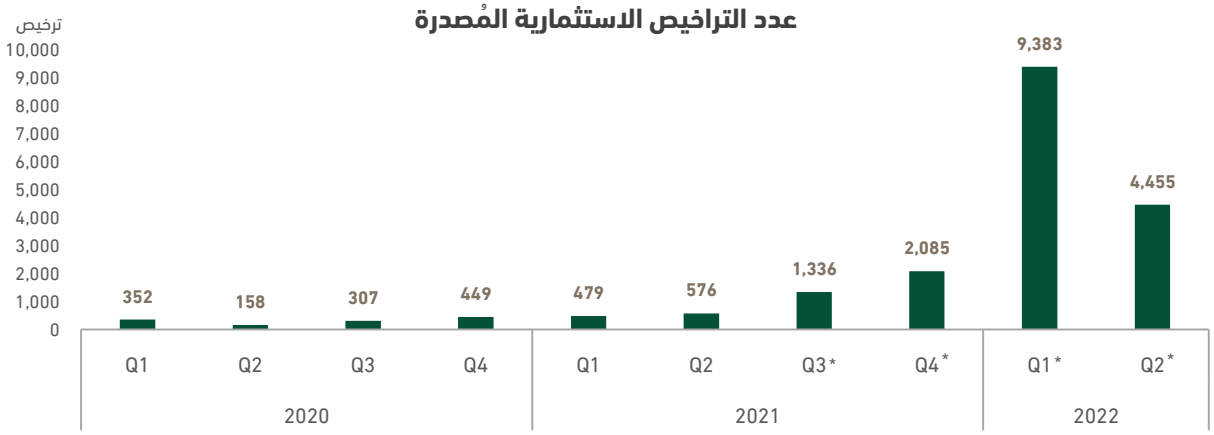

المصدر: وزارة الاستثمار
*تشمل بيانات التراخيص المُصدرة من حملة تصحيح أوضاع مخالفي نظام مكافحة التستر التجاري.

وبشكل عام تركزت معظم التراخيص الاستثمارية المُصدرة في نشاط تجارة الجملة والتجزئة، ونشاط التشييد، ونشاط الصناعات التحويلية، وأنشطة خدمات الإقامة والطعام، والأنشطة المهنية والعلمية والتقنية ونشاط المعلومات والاتصالات، ويُشكل عدد التراخيص الاستثمارية المُصدرة في هذه الأنشطة حوالي 92.1% من إجمالي عدد التراخيص الاستثمارية المُصدرة خلال الربع الثاني من العام 2022م. حيث ارتفع عدد التراخيص الاستثمارية في نشاط تجارة الجملة والتجزئة لتبلغ نحو 2,713 ترخيص بمعدل نمو يُقدر بحوالي 1450.3% مقارنةً بالفترة المماثلة من العام السابق (تُمثل حوالي 60.9% من إجمالي عدد التراخيص المُصدرة خلال الربع الثاني من العام 2022م).

كما وصل عدد التراخيص الاستثمارية المُصدرة في نشاط التشييد نحو 528 ترخيص بمعدل نمو 514.0% (تُمثل ما نسبته 11.9% من إجمالي التراخيص المُصدرة خلال الربع الثاني من العام 2022م). وبلغ عدد التراخيص الاستثمارية المُصدرة في نشاط الصناعات التحويلية نحو 349 ترخيص بمعدل نمو بلغ نحو 232.4% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق (تُمثل ما نسبته 7.8% من إجمالي التراخيص المُصدرة خلال الربع الثاني من العام 2022م).

وبلغ عدد التراخيص الاستثمارية في أنشطة خدمات الإقامة والطعام نحو 276 ترخيص بمعدل نمو بلغ نحو 790.3% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق (تُمثل ما نسبته 6.2% من إجمالي التراخيص الاستثمارية المُصدرة خلال الربع الثاني من العام 2022م). وبلغ عدد التراخيص الاستثمارية المُصدرة في الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية نحو 153 ترخيص بمعدل نمو بلغ نحو 206.0% مقارنةً بالربع الثاني من عام 2021م (تُمثل ما نسبته 3.4% من إجمالي عدد التراخيص الاستثمارية المُصدرة خلال الربع الثاني من العام 2022م)، وفي نشاط المعلومات والاتصالات بلغ عدد التراخيص الاستثمارية نحو 85 ترخيص وبمعدل نمو 63.5% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق (تُمثل حوالي 1.9% من إجمالي التراخيص المُصدرة خلال الربع الثاني من العام 2022م).

النشاط	2021 Q2	2022 Q2
تجارة الجملة والتجزئة	175	2,713
التشييد	86	528
الصناعات التحويلية	105	349
خدمات الإقامة والطعام	31	276
الأنشطة المهنية والتعليمية والتقنية	50	153
المعلومات والاتصالات	52	85
الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	12	84
النقل والتخزين	16	79
الصحة والخدمات الاجتماعية	7	37
الأنشطة العقارية	6	34
إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها	7	24
الفنون والترفيه والتسلية	3	21
الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	4	15
الخدمات الأخرى	9	15
الخدمات المالية والتأمين	8	13
التعليم	2	13
التعدين واستغلال المحاجر	3	9
الكهرباء والغاز والبخار والتكييف	0	7

المصدر: وزارة الاستثمار

وبحسب الوضع القانوني للشركة، بلغت نسبة التراخيص المُصدرة للشركات ذات المسؤولية المحدودة حوالي 72.4% من إجمالي عدد التراخيص المُصدرة كشركات ذات مسؤولية محدودة، في حين سجّلت شركة الفرد الواحد ذات المسؤولية المحدودة ما نسبته 20.1% من إجمالي عدد التراخيص المصدرة، وتوزعت بقية التراخيص على أنواع الشركات الأخرى بنسبة 7.5% من إجمالي عدد التراخيص المصدرة وذلك خلال الربع الثاني من العام 2022م.

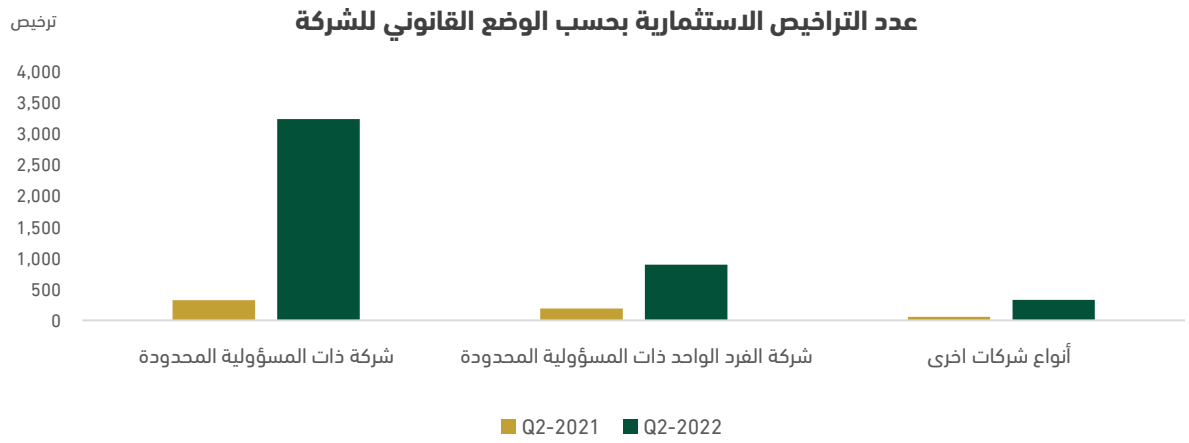

ومن جانب توزيع التراخيص الاستثمارية بحسب الدول "تحسب حصة لكل دولة مشاركة في ملكية رأس المال" كانت اليمن أعلى دولة من حيث عدد التراخيص الاستثمارية المُصدرة من خلال وزارة الاستثمار خلال الربع الثاني من العام 2022م بعدد 1,833 ترخيص، تليها الهند في المرتبة الثانية بعدد 604 ترخيص، وفي المرتبة الثالثة سوريا بعدد 528 ترخيص، في حين تأتي مصر في المرتبة الرابعة بعدد 343 ترخيص، و باكستان في المرتبة الخامسة بعدد 265 ترخيص.

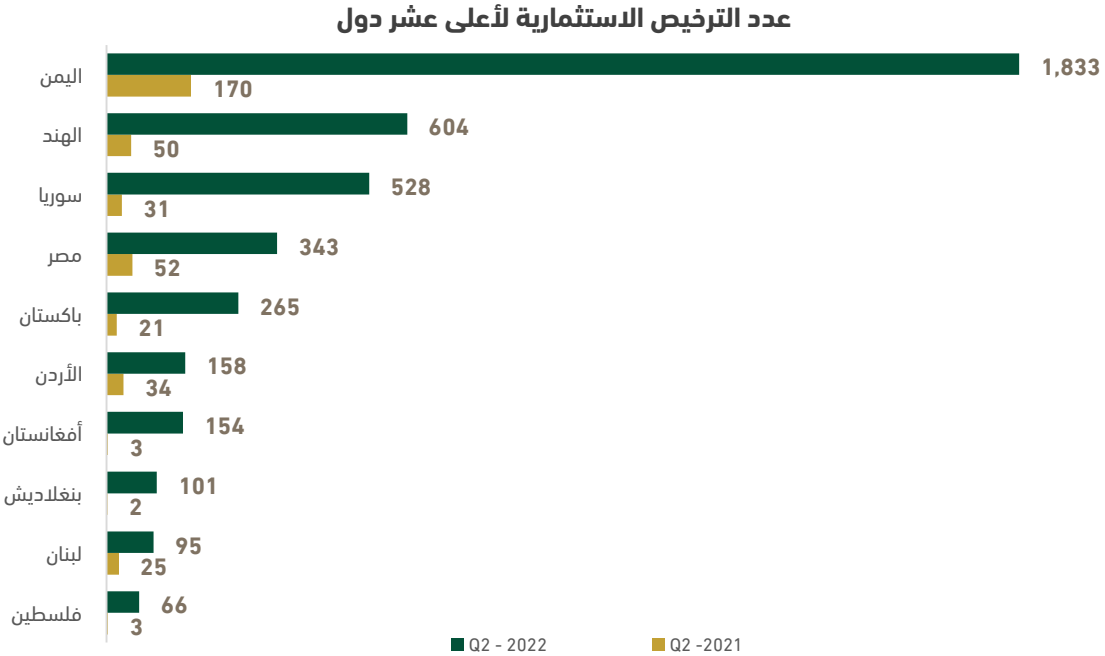

المصدر: وزارة الاستثمار

ثالثاً: رصد تطورات مؤشرات الاستثمار في المملكة

تعمل الاستراتيجية الوطنية للاستثمار على تمكين مستهدفات رؤية السعودية 2030، من خلال:

6.8 تريليون ريال
ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي
بحلول عام 2030م

لتكون المملكة

ضمن أكبر **15** اقتصاد على مستوى العالم
بحلول عام 2030م

من خلال

+12 تريليون ريال
ارتفاع القيمة التراكمية للاستثمارات

65%
ارتفاع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي
بحلول عام 2030م مقابل 40% في عام 2016م

50%
ارتفاع مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي غير النفطي
بحلول عام 2030م مقابل 16% في عام 2016م

7.0%
انخفاض معدل البطالة للسعوديين
بحلول عام 2030م

الأهداف الاستثمارية للاستراتيجية الوطنية للاستثمار بحلول عام 2030م

1.7 تريليون ريال
مكون الاستثمار المحلي الإجمالي في تكوين رأس المال الثابت الإجمالي

388 مليار ريال
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة مساهمة 5.7% في الناتج المحلي الإجمالي

2 تريليون ريال
إجمالي تكوين رأس المال الثابت بنسبة مساهمة 30% في الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: الاستراتيجية الوطنية للاستثمار

المملكة في المؤشرات العالمية

تستعرض هذه الجزئية ترتيب المملكة العربية السعودية في عدد من المؤشرات العالمية، والتي تعكس أداءها في البيئة الاقتصادية والاستثمارية، ومن أهمها:

مؤشر ثقة المستهلك
1 من 22
المصدر: IPSOS، مايو 2022

مؤشر الابتكار العالمي
66 من 132
المصدر: المنظمة العالمية للملكية الفكرية،2021

مؤشر إيدلمان للثقة
5 من 28
المصدر: Edelman، 2022

مؤشر السعادة العالمي
25 من 146
المصدر: تقرير السعادة العالمي، 2022

مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية
43 من 193
المصدر: الأمم المتحدة، 2020

مؤشر المهارات الرقمية
9 من 141
المصدر: منتدى الاقتصاد العالمي، 2020

مؤشر سهولة حماية المستثمرين الأقلية
3 من 132
المصدر: المنظمة العالمية للملكية،2021

مؤشر التنافسية الرقمية العالمية
36 من 64
المصدر: المعهد الدولي لتطوير الإدارة،2021

الناتج المحلي الإجمالي الإسمي للمملكة على مستوى دول العالم لعام 2021م
19 من 235
المصدر: صندوق النقد الدولي، يوليو 2022

الناتج المحلي الإجمالي الإسمي للمملكة بين مجموعة دول العشرين لعام 2021م
17 من 20
المصدر: صندوق النقد الدولي، يوليو 2022

مؤشر حقوق الملكية الفكرية
34 من 129
المصدر: Property Rights Alliance 2021

مؤشر المعرفة العالمي
40 من 154
المصدر: مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة،2021

تصنيف التنافسية العالمية
24 من 64
المصدر: المعهد الدولي لتطوير الإدارة، 2022

مؤشر التنافسية العالمي
36 من 141
المصدر: منتدى الاقتصاد العالمي، 2019

مؤشر سهولة بدء الأعمال
36 من 132
المصدر: المنظمة العالمية للملكية الفكرية،2021

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة بين مجموعة دول العشرين لعام 2022م*
1 من 20
المصدر: صندوق النقد الدولي،WEO، يوليو 2022

مؤشر المواهب العالمي
38 من 64
المصدر: المعهد الدولي لتطوير الإدارة،2021

سوق الأسهم السعودي - تداول
9 من 67
المصدر: تداول،2021

مؤشر المدن الذكية (الرياض)
30 من 118
المصدر: المعهد الدولي لتطوير الإدارة،2021

المؤشر العالمي لريادة الأعمال
42 من 137
المصدر:GEDI، 2019

التصنيف الائتماني للمملكة - موديز
A1
المصدر: Moody's،2021

مؤشر السياق الوطني لريادة الأعمال
7 من 44
المصدر: المرصد العالمي لريادة الأعمال،2021

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة على مستوى دول العالم لعام 2022م*
10 من 235
المصدر: صندوق النقد الدولي،WEO، أبريل 2022

مؤشر تنافسية المواهب العالمي
41 من 134
المصدر: المعهد الدولي لتطوير الإدارة،2021

التصنيف الائتماني للمملكة – فيتش**
+A
المصدر: Fitch، أبريل 2022

التصنيف الائتماني للمملكة - ستاندرد آند بورز
-A
المصدر: S&P، مارس 2022

*تقديرات صندوق النقد الدولي
** تقديرات فيتش

رابعاً: الجهود في دعم بيئة الاستثمار في المملكة

الإنجازات الاستراتيجية والتشغيلية

- **أبرز الإنجازات التشغيلية لوزارة الاستثمار**

شهدت الخدمات الإلكترونية المقدمة للمستثمرين ارتفاعاً بنسبة 50.2% في الربع الثاني من عام 2022م بواقع 42 ألف خدمة مقارنةً بنفس الفترة للعام السابق حيث قدمت 28 ألف خدمة للمستثمرين

- **الخدمات الإلكترونية المقدمة للمستثمرين**

- **فعاليات الوزارة للربع الثاني من العام 2022م**

تقوم وزارة الاستثمار وبالتنسيق مع الجهات الحكومية الأخرى بدور جوهري في الترويج للاستثمار وجذب المستثمرين من خلال التنظيم والمشاركة في عدد من الفعاليات بأكثر من 15 فعالية خلال الربع الثاني من عام 2022م في مختلف المجالات، مثل: المعادن والتعدين والنقل والخدمات اللوجستية، والخدمات المالية، بالإضافة إلى المشاركة بالعديد من منتديات الاستثمار بين المملكة وعدد من الدول.

خامساً: أهم التشريعات ذات العلاقة بالاستثمار

ركزت جهود وزارة الاستثمار على توفير بيئة استثمارية آمنة وأكثر تنافسية، والعمل على تطوير أنظمة وإجراءات الاستثمار مع شركائها من الجهات الحكومية وذلك استكمالاً للبنية التشريعية والتنظيمية.

- **أبرز المحطات في مسيرة وزارة الاستثمار**

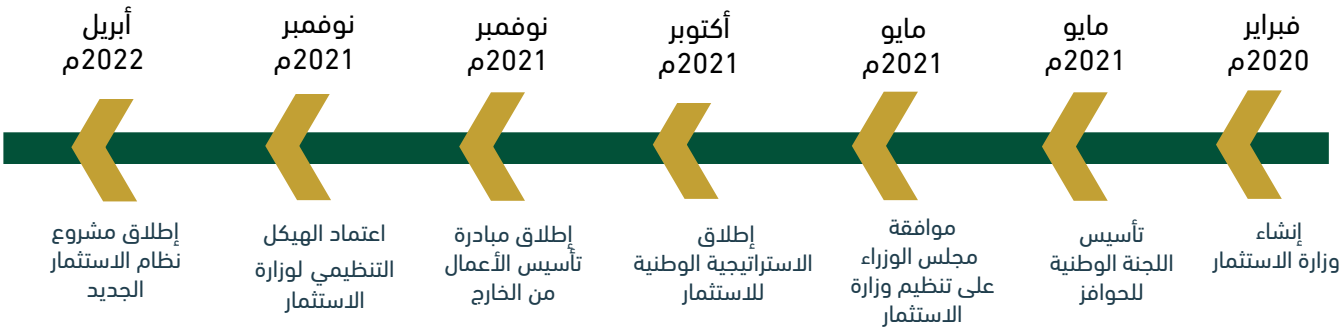

- **نظام الاستثمار الجديد**

يهدف النظام إلى تحسين البيئة الاستثمارية في المملكة وتعزيز تنافسيتها ومواكبة أفضل الممارسات الدولية، وتعزيز المساواة في المعاملة بين المستثمرين المحليين والأجانب وزيادة ثقة المستثمرين، ووضع إطار تنظيمي يوازن بين حقوق المستثمرين والتزاماتهم وفقًا لأفضل الممارسات الدولية، وتعزيز الحماية لجميع الاستثمارات المباشرة وفقًا لما تقضي به الأنظمة واللوائح والتعليمات ذات الصلة في المملكة والاتفاقيات الدولية التي تكون المملكة طرفًا فيها.

- **اللائحة التنفيذية لنظام التكاليف القضائية**

يهدف للحد من الدعاوى الكيدية والصورية وتعزيز الوسائل البديلة لتسوية المنازعات، وتمكين سبل العدالة الوقائية والعقود التوثيقية، والمساهمة في رفع كفاءة المنظومة العدلية.

- **نظام التسجيل العيني للعقار**

يهدف النظام لزيادة موثوقية التملك، وتعزيز دقة المعلومات عن العقار، وحفظ حقوق المتعاملين في القطاع بما يحقق مستهدفات برامج رؤية السعودية 2030 في التحول الرقمي، وتنمية الثروة العقارية، وتعزيز الجاذبية الاستثمارية في القطاع العقاري.

- **تنظيم مركز الإقامة المميزة**

يهدف المركز إلى الإسهام في تمكين الاقتصاد الوطني من خلال تطوير منتجات وخدمات وأعمال تنافسية للإقامة المميزة، والعمل على استقطاب الفئات المستهدفة منها وإطلاقها وتسويقها بما يتماشى مع الأولويات الوطنية ويُعزز صورة المملكة كوجهة عالمية رائدة.

- **الموافقة على نظام الاتصالات وتقنية المعلومات**

يسعى المشروع لتحقيق مفهوم التنمية الشاملة؛ الذي يعبر عن أهمية إشراك المجتمع في الثورة الرقمية، وتمكين الأفراد والحكومات والشركات من تبني مزايا استخدام تقنية المعلومات والاتصالات والاستفادة منها بشكل كامل.

- **نظام الشركات**

يهدف النظام لتوفير بيئة نظامية حاضنة ومحفزة للاستثمار، وتعزيز قيمة الشركات وتنمية نشاطها وإسهامها في خدمة الاقتصاد الوطني، كما يعمل المشروع على تيسير الإجراءات والمتطلبات النظامية لتحفيز بيئة الأعمال ودعم الاستثمار، خصوصاً في الشركات الصغيرة والمتوسطة.

- **تعديل اللائحة التنفيذية لنظام المؤسسات الصحية الخاصة**

يهدف المشروع إلى تنظيم أحكام الترخيص للمؤسسات الصحية والخاصة، وأحكام إدارة المستشفيات، والمستوصفات، والعيادات الخاصة والمجمعة، وإدارة المختبرات الطبية، إدارة مراكز الخدمة الطبية المساعدة، كما تبين أحكام العقوبات والأحكام الختامية.

- **اعتماد (منصة وزارة الخارجية للتأشيرات) لتكون المنصة الوطنية الموحدة للتأشيرات**

تهدف المنصة إلى توحيد الجهود وحوكمة توزيع الأدوار، وأن تكون وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية – من خلال منصاتها – مسؤولة عن جميع طلبات تأشيرات العمل التي يقدمها الأشخاص الطبيعيون أو الاعتباريون وإرسالها إلى المنصة الوطنية الموحدة للتأشيرات بوزارة الخارجية.

- **القواعد المنظمة لخدمات المحاسبة**

يهدف المشروع لتنظيم مهنة خدمات المحاسبة كأحد فروع مهنة المحاسبة والمراجعة ذات العلاقة بها، والترخيص لها والرقابة عليها.

- **اعتماد قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة المُعدلة وتعديل قائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح هيئة السوق المالية وقواعدها**

تهدف الهيئة من هذا التعديل إلى تنظيم خيار زيادة رأس المال من خلال إصدار أسهم دون حق الأولوية وفقًا للمادة الأربعون بعد المائة من نظام الشركات، بما في ذلك تحديد فئات المستثمرين الذين يجوز طرح الأسهم المصدرة عليهم، وتحديد الحد الأعلى لنسبة الزيادة في رأس المال دون حق الأولوية بنسبة 15% من رأس مال المُصدر لكل عملية زيادة في رأس المال دون حق الأولوية؛ ليكون خياراً إضافياً للشركات المساهمة المدرجة في السوق المالية.

سادساً: مبادرات المملكة في دعم الاستثمار

- **مبادرة ميزا**

ستوفر "MIZA"، كمبادرة رئيسية في الاستراتيجية الوطنية للاستثمار في المملكة، للمستثمرين مجموعة من الاستشارات المالية وخدمات الأعمال لمساعدتهم على استكشاف فرص المملكة في كل خطوة من رحلة الاستثمار، وتم تصميم "MIZA" لدعم المستثمرين المحليين والدوليين، وتوجيه رواد الأعمال الجدد، والمؤسسيين، والأفراد، عبر مجموعة من القطاعات الجديدة، بالإضافة إلى مساعدة الشركات التي ترغب في إنشاء مقار إقليمية في المملكة. حيث ستطلق قريباً مجموعة من الخدمات المتميزة التي تسهل وتثري تجربة المستثمر.

- **برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية "ندلب"**

يهدف البرنامج إلى تحويل المملكة إلى قوة صناعية رائدة ومنصة لوجستية عالمية، وتعظيم القيمة المتحققة من قطاعي التعدين والطاقة، والمحتوى المحلي والثورة الصناعية الرابعة، ليسهم البرنامج بشكل كبير في تعظيم الأثر الاقتصادي وتنويعه للقطاعات المستهدفة، واستدامة نمو تلك القطاعات وتحقيق ريادتها، وخلق بيئة استثمارية جاذبة فيها.

▪ برنامج جذب المقرات الإقليمية للشركات العالمية

برنامج المقرات الإقليمية هو أحد مبادرات رؤية السعودية 2030 والتي تشارك في تطويرها وزارة الاستثمار والهيئة الملكية لمدينة الرياض، حيث تهدف هذه المبادرة لدعوة الشركات العالمية إلى نقل مقرّاتها الإقليمية إلى المملكة. بالإضافة إلى إظهار ميزات وخصائص المكانة العالمية للمملكة اقتصادياً وجغرافياً واجتماعياً، وتطورها المستمر كبيئة بجودة حياة جاذبة للعمل والأعمال، ونتيجة لذلك نقلت العديد من الشركات الأجنبية مقراتها الإقليمية إلى الرياض. ويقدم هذا البرنامج مجموعة من الحوافز المميزة للشركات التي تنتقل إلى المملكة وتختارها كقاعدة لممارسة نشاطها وكمقر لعملياتها الإقليمية، كما تزيد وزارة الاستثمار على هذه الحوافز تقديم خدمات مميزة داعمة لانتقال وتأسيس الشركات لمقراتها الإقليمية في المملكة. فقد حقق قطاع التعليم بتوافقية عمله مع برنامج المقرات الإقليمي في تطوير تواجد وجذب مؤسسات تعليمية نوعية وعالمية عريقة في النظام التعليمي، حيث تم بالفعل تدشين مقرات لها في المملكة مع استمرار مواصلة العمل في ذلك خلال عام 2022م.

▪ برنامج ألف ميل

أطلق برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية "ندلب" برنامج "ألف ميل" لدعم وتمكين رواد الأعمال في قطاعي الصناعة والخدمات اللوجستية في تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030، عبر توفير حزمة من الممكنات والمحفزات لدعم الفرص الاستثمارية الواعدة.

▪ مبادرة صوت المستثمر

تهدف إلى سرعة التواصل مع المستثمرين والإجابة على جميع الاستفسارات والمقترحات التي يقدمها المستثمرين.

▪ منصة جدير

أطلقت "منشآت" خدمة إلكترونية تعمل على تأهيل وتمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال ربطها بالفرص الشرائية التابعة للقطاعين العام والخاص وتسهيل وصول المنشآت للفرص الشرائية لضمان تحقيق النمو وفتح الأسواق.

▪ برنامج أفق

أطلق بنك التنمية الاجتماعية برنامج "أفق" لتمويل المنشآت الصغيرة بهدف رفع مساهمتها في الاقتصاد المحلي وخلق فرص عمل للمواطنين عبر تقديم برامج مساندة تمكن رواد الأعمال من استمرارية مشاريعهم التجارية.

▪ برنامج تحفيز الصادرات السعودية

أطلقت هيئة تنمية الصادرات السعودية برنامج تحفيز الصادرات، الذي يهدف إلى تشجيع الشركات السعودية على دخول أسواق التصدير والتوسع فيها، حيث يقدم البرنامج تسعة حوافز متوافقة مع متطلبات منظمة التجارة العالمية تغطي التكاليف التي تتحملها الشركات السعودية في المراحل المختلفة من أنشطتها التصديرية.

▪ منصة قاعدة البيانات الوطنية الجيولوجية

أطلقت هيئة المساحة الجيولوجية السعودية منصة قاعدة البيانات الوطنية الجيولوجية، للمستفيدين في قطاع التعدين للاطلاع على البيانات والسجّلات الجيولوجية التي تعود لأكثر من 80 عاماً، وذلك بطريقة إلكترونية ميسرة، وتهدف المنصة إلى تعزيز جاذبية الاستثمار في قطاع التعدين بالمملكة ورفع مستوى الشفافية فيه.

- **برنامج مسرعات "فنتك"**

مبادرة أطلقها البنك المركزي السعودي بالتعاون مع هيئة السوق المالية تحت مظلة برنامج تطوير القطاع المالي، ويهدف البرنامج إلى دعم عملية تطوير قطاع التقنية المالية (فنتك) في المملكة، بالإضافة إلى دعم عملية تطوير البنية التحتية اللازمة لنمو قطاع التقنية المالية وبناء القدرات والمواهب التي تتطلبها شركات التقنية المالية ودعم رواد أعمال التقنية المالية في كل مرحلة من مراحل تطوّرهم.

- **مبادرة الاستثمار الجريء**

أطلقت "منشآت" مبادرة الاستثمار الجريء إحدى مبادرات تحفيز القطاع الخاص والتي تهدف إلى تحفيز منظومة قطاع الاستثمار الجريء في المملكة وتحفيز الاستثمار في الصناديق الاستثمارية، بهدف سد فجوة التمويل الحالية وتحفيز الاستثمار في المراحل الأولية والمبكرة والمراحل المختلفة في الشركات الناشئة.

- **برنامج رواد السياحة**

أطلقت وزارة السياحة برنامج رواد السياحة، الذي يهدف إلى تنمية قدرات مئة ألف شابٍ وشابةٍ وتزويدهم بالمهارات الرئيسية في مجال الضيافة والسياحة والسفر لتهيئتهم للعمل في قطاع السياحة المزدهر في المملكة.

- **إطلاق منصة هاوي**

أطلقت وزارة الثقافة ووزارة الرياضة والهيئة العامة للترفيه ووزارة التعليم منصة هاوي ضمن برنامج جودة الحياة تحت رؤية السعودية 2030، وتهدف المنصة لتطوير بيئة ممكنّة وحاضنة لأندية الهواة من خلال تقديم الدعم التشغيلي والمالي وتفعيل الشراكات مع المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية لبناء مجتمع حيوي.

- **مبادرة تأسيس وبدء ممارسة الأعمال في خارج المملكة**

أطلقت وزارة الاستثمار، ووزارة الخارجية ووزارة التجارة خدمة جديدة لتأسيس وبدء ممارسة الأعمال في خارج المملكة، بهدف تمكين الشركات والمستثمرين من إصدار التراخيص الاستثمارية بشكل سريع وميسر وفق أفضل الممارسات العالمية.

- **إنشاء تروجينا الوجهة العالمية للسياحة الجبلية في "نيوم"**

أعلن صاحب السمو الملكي ولي العهد محمد بن سلمان –حفظه الله– عن مشروع جديد سيسهم في إعادة تعريف مفهوم السياحة الجبلية العالمية عبر توفير منظومة سياحية صديقة للبيئة في كل أبعادها، تنسجم مع مستهدفات رؤية السعودية 2030 لتعزيز جودة الحياة.

04

لمحة استثمارية عن المناطق والقطاعات والمشاريع الواعدة في المملكة "القطاع البيئي"

العودة لصفحة المحتويات

القسم الرابع: لمحة استثمارية عن المناطق والقطاعات والمشاريع الواعدة في المملكة

تسعى رؤية السعودية 2030 إلى تحقيق التنوع الاقتصادي وتنمية الاقتصاد المحلي، والتوجه إلى الاستثمار في القطاعات الواعدة، حيث سعت منذ انطلاقها في عام 2016م إلى تطوير القطاعات الاقتصادية الواعدة من خلال إطلاق برامج واستراتيجيات تهدف لتمكين القطاعات ذات العائد الاقتصادي، ومن هنا ظهرت أهمية هذا القسم من التقرير ليتم تسليط الضوء بشكل ربعي على أحد القطاعات الواعدة أو منطقة مختارة أو مشروع محدد؛ وذلك بحسب أبرز المستجدات الاقتصادية والاستثمارية خلال مرحلة إعداد التقرير، واستعراض أبرز المؤشرات ذات العلاقة. وفي هذا الربع تم تسليط الضوء على القطاع البيئي، وذلك للاهتمام المتزايد الذي توليه الحكومة الرشيدة ضمن رؤية 2030 للمحافظة على الاستدامة البيئية.

أولاً: نبذة حول القطاع البيئي في المملكة

انبثقت أهمية القطاع البيئي من الدور الذي يمثله القطاع في مستهدفات رؤية السعودية 2030، حيث تعد الاستدامة البيئية أحد الركائز المهمة للرؤية والتي ترتكز عليها في كافة برامجها ومستهدفاتها، لتسهم في جعل المملكة نموذجاً رائداً في التعامل المسؤول مع البيئة والحفاظ على الكوكب ومكافحة التغير المناخي والمحافظة على العوامل الفريدة للمملكة. وتتمتع المملكة بإمكانات هائلة في تسخير الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وتوافر الحياة الفطرية النادرة، كما تتميز بالتنوع البيولوجي بين مختلف مناطق المملكة، ومن هذا المنطلق أعلن سمو ولي العهد خلال الفترة الماضية عن تصميم مدينة "ذا لاين" التي تمثل نموذجاً عالمياً رائداً يحقق الاستدامة والعيش بشكل مثالي بالتناغم مع الطبيعة، وتعتمد "ذا لاين" على الطاقة المتجددة بنسبة 100% وتتميز بخلوها من الشوارع والسيارات، مما يجعلها خالية من الانبعاثات الكربونية، بالإضافة إلى استمرار جهود المملكة بالاستثمار في الهيدروجين الأخضر، حيث أطلقت "نيوم" مشروع الهيدروجين الأخضر لتطوير مجتمع خالي من الكربون والذي سيعمل كمصدر للطاقة النظيفة.

ثانياً: منجزات نحو تحقيق الاستدامة البيئية باعتبارها حجر أساس لرؤية السعودية 2030 منذ انطلاقها

انطلاقاً من دور المملكة ومسؤوليتها في تخفيض التأثيرات السلبية على المناخ وحماية الكوكب وتبني الاستدامة في جميع خطط المملكة التنموية، أدناه منجزات المملكة نحو تحقيق الاستدامة البيئية باعتبارها حجر أساس لرؤية السعودية 2030 منذ انطلاقها

2016

- ✓ إطلاق رؤية السعودية 2030 مع تركيزها على البيئة ومزيج الطاقة المتجددة والاستدامة

2017

- ✓ الإعلان عن البرنامج الوطني للطاقة المتجددة
- ✓ إنشاء الشركة السعودية الاستثمارية لإعادة التدوير "سرك"
- ✓ إطلاق مبادرة الملك سلمان للطاقة المتجددة

2018

- ✓ أمر ملكي بإنشاء مجلس للمحميات الملكية
- ✓ إطلاق الاستراتيجية الوطنية للبيئة

2019

- ✓ الانضمام إلى التحالف الدولي للطاقة الشمسية
- ✓ إنشاء عدد من المراكز البيئية الوطنية*
- ✓ إطلاق مشروع الرياض الخضراء
- ✓ إطلاق أنشطة الإدارة المتكاملة للنفايات وإعادة تدوير النفايات في مدينة الرياض

2020

- ✓ تبني رئاسة مجموعة العشرين لإطار الاقتصاد الدائري للكربون
- ✓ إنشاء صندوق أبحاث للطاقة والبيئة
- ✓ إنشاء القوات الخاصة للأمن البيئي

2021

- ✓ انضمام المملكة العربية السعودية إلى التعهد العالمي بشأن الميثان
- ✓ إطلاق مبادرة السعودية الخضراء ومبادرة الشرق الأوسط الأخضر
- ✓ إطلاق محطة سكاكا للطاقة الشمسية
- ✓ إطلاق محطة دومة الجندل لطاقة الرياح
- ✓ اعتماد بناء وتشغيل 5 مشروعات لإنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة الشمسية
- ✓ تأسيس وانضمام المملكة لمنتدى الحياد الصفري للمنتجين مع 4 دول أخرى

*المركز الوطني للأرصاد، والمركز الوطني لتنمية الغطاء النباتي ومكافحة التصحر، والمركز الوطني للرقابة على الالتزام البيئي، والمركز الوطني لتنمية الحياة الفطرية.

المصدر: وثيقة رؤية 2030، رؤية سعودية مستدامة

ثالثاً: أبرز المشاريع الكبرى والمبادرات في القطاع البيئي

استكمالاً لجهود المملكة المبذولة في مواجهة التغيرات المناخية وآثارها السلبية على الاقتصاد العالمي، أطلقت المملكة ضمن رؤية 2030 حزمة واسعة من المشاريع الكبرى والمبادرات التي تسهم في تحقيق الاستدامة البيئية، وتوفير فرص استثمارية نوعية وجاذبة لكافة المستثمرين المحليين والعالميين.

مبادرة السعودية الخضراء

278
مليون طن
مقدار تقليل الانبعاثات الكربونية سنوياً بحلول عام 2030م لتحقيق **الحياد الصفري** بحلول عام 2060م

421
مليار ريال
اجمالي الاستثمارات، منها **19** مليار ريال في محطة الهيدروجين الأخضر، و **346** مليار في استراتيجية استدامة الرياض، و **56** مليار ريال في مخطط العلا لإقامة أكبر واحة في العالم

+450
مليون شجرة
بحلول عام 2030م مع دراسة تستهدف زراعة **10** مليارات شجرة

%50
نسبة زيادة إنتاج الكهرباء في المملكة من مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام 2030م

+%30
رفع نسبة المحميات من إجمالي مساحة المملكة، وحماية **%20** من البيئات البرية والساحلية والبحرية

%30
نسبة خفض انبعاثات الميثان على المستوى العالمي بحلول عام 2030م

%94
نسبة إزالة النفايات من المرادم

10
الآف
فرصة وظيفية في القوات الخاصة للأمن البيئي خلال الأربع سنوات المقبلة

المصدر: وثيقة رؤية 2030، مشاريع الرؤية

مشروع الرياض الخضراء

28
م^2
نصيب الفرد من المساحة الخضراء، وزيادة نسبة المساحات الخضراء الإجمالية في المدينة إلى **9%**

7.5+
مليون شجرة
بأكثر من **87** نوعاً من الأشجار، وبمساحة تقدر بنحو **541** كم^2

650
جيجا واط
معدل خفض استهلاك الطاقة لكل ساعة

328
كلم
شبكات رئيسة و **316** كلم شبكات فرعية للمياه المعالجة

1.7
مليون م^3
من المياه المعالجة يتم استخدامها في الريّ

مبادرة الشرق الأوسط الأخضر

+10%
معدل تخفيض الانبعاثات الكربونية العالمية من خلال تقليل الانبعاثات الكربونية الناجمة عن إنتاج النفط إلى أكثر من **60%**

39
مليار ريال
مستثمرة في مبادرة حلول الوقود النظيف وصندوق الاستثمار الإقليمي لتمويل الحلول التقنية للاقتصاد الدائري للكربون، وتسهم المملكة بنحو **15%** من تمويل الاستثمار

50
مليون شجرة
في الشرق الأوسط منها **10** مليار شجرة في المملكة، أي ما يعادل **5%** من المستهدف العالمي

المصدر: وثيقة رؤية 2030، مشاريع الرؤية

مشروع تحلية المياه المالحة باستخدام الطاقة الشمسية

مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية KACST

%40
نسبة تخفيض تكاليف تحلية المياه للمتر المكعب الواحد

14
ألف طن
من الانبعاثات الضارة يتم إزالتها، وتوفير **1.1** مليون برميل نفط

90
ألف م^3
معدل زيادة قدرة التحلية اليومية، وتم تحلية **7** ملايين م^2 من المياه المالحة باستخدام الطاقة الشمسية حتى الآن

مشروع سكاكا للطاقة الشمسية

وزارة الطاقة MINISTRY OF ENERGY

606
ألف طن
المساهمة في خفض الانبعاثات الكربونية سنوياً

300
ميجا واط
السعة الإنتاجية للمشروع

44
ألف
وحدة سكنية مغطاة

مصنع إنتاج الألواح والخلايا الشمسية ومختبر الموثوقية

مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية KACST

أول
مصنع لإنتاج الألواح والخلايا الشمسية في المملكة

أول
مختبر معتمد عالمياً لفحص الألواح الشمسية في المملكة

35
ألف
لوح شمسي مصنوع محلياً ويعد أكبر مشروع طاقة شمسية يستخدم الألواح الشمسية محلية الصنع

المصدر: وثيقة رؤية 2030، مشاريع الرؤية

رابعاً: أبرز الفرص الاستثمارية في القطاع البيئي

أطلقت وزارة البيئة والمياه والزراعة عدداً من الفرص الاستثمارية في قطاع البيئة للمستثمرين المحليين والعالميين للمساهمة في دعم مستهدفات رؤية السعودية 2030.

- الاستثمار في تطوير وتأهيل المنتزهات الوطنية والمحميات الطبيعية وإدارتها المستدامة.
- الاستثمار في تحقيق التنمية المستدامة في الغابات الوطنية بجنوب المملكة، بالإضافة إلى الاستثمار في مشاريع مكافحة التصحر وحماية المراعي وتنظيم الرعي.
- مشاريع بناء وتشغيل محطات معالجة الصرف الصحي لحماية الصحة العامة وضمان بيئة نظيفة، والاستفادة من المياه بعد المعالجة في الزراعة والمجالات المناسبة لذلك.
- الاستثمار في مشاريع إعادة تدوير النفايات ومعالجتها واستخلاص المواد التي يمكن إعادة استخدامها.

المصدر: وزارة البيئة والمياه والزراعة

إخلاء المسؤولية

تنويه: تعد جميع المعلومات التي تتضمنها صفحات هذا التقرير معلومات عامة إرشادية فقط ولا تقدم الوزارة أيَّ إقرارات أو ضمانات سواء بشكل صريح أو ضمني حول اكتمال أو دقة أو موثوقية أو ملاءمة أو توافر هذه البيانات أو المعلومات أو المواد ذات الصلة الواردة في التقرير لأي غرض كان ولا يجوز استخدامها لغرض آخر غير الاستخدام العام. ولا تتحمل الوزارة ـ بأي حال من الأحوال ـ تجاه أيّ جهة نتيجة لأي قرار أو تصرف اتُّخِذ أو سوف يتم اتخاذه من قبل تلك الجهة بناءً على المحتوى الوارد في هذه الصفحات. وتؤكد الوزارة أنها غير مسؤولة سواء بشكل كامل أو جزئي عن أي ضرر مباشر أو غير مباشر، عرضي أو تبعي أو عقابي خاصاً كان أو عاماً، كما أنها غير مسؤولة عن أي فرصة ضائعة أو خسارة أو ضرر من أي نوع كان ينتج عن هذه الصفحات.

إن جميع النصوص والتحليل والشعارات المعروضة على هذه الصفحات تعد ملكاً لوزارة الاستثمار. وبناءً على ذلك لا يجوز نسخ أي من محتويات هذه الصفحة أو طباعتها أو تحميلها إلا لغرض الاستخدام الشخصي أو لاستخدامها داخل الشركة أو المنشأة. ولا يجوز إعادة استخدام أي جزء من هذه الصفحة أو محتواها أو تخزينها في موقع آخر أو إدراجه في أي نظام عام أو خاص لاسترجاع المعلومات الإلكترونية دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من وزارة الاستثمار.

للمراسلات والاستفسارات

عبر البريد:
وزارة الاستثمار
وكالة الشؤون الاقتصادية ودراسات الاستثمار
ص.ب 3966 الرياض 12382
المملكة العربية السعودية

هاتف: +966115065777
البريد الإلكتروني:eais@misa.gov.sa

لمتابعة أحدث إصدارات وزارة الاستثمار من **تقارير** يرجى زيارة الموقع الإلكتروني **لمنصة استثمر في السعودية** عبر الرابط:
https://investsaudi.sa/ar/mediaCenter/resources
ولمزيد من **الإحصاءات المتعلقة بالمؤشرات الاقتصادية والاستثمارية** في المملكة، يرجى زيارة منصة **استثمر في السعودية** عبر الرابط:
https://investsaudi.sa/ar/economicHighlights/dashboard